



التقشف
الدكومي
كبح الصرف يقابله
خطر تعثر المشاريع

14

عنابدي



من كرم الثورة

enab baladi

جريدة أسبوعية
تأسست في داريا

استملاك الأراضي في سوريا حقوق منزوعة بالقانون



ملف خاص

02

أخبار سوريا

زيارة الشرع إلى الرياض
تقرّب سوريا
من اتفاق "مكة"

04

شؤون محلية

ريف حلب..
شكاوى من انتظار طويل
لتركيب عدادات الكهرباء

05

شؤون محلية

أجور الأراضي
ترتفع عشرة أضعاف في
ريف حماة الشرقي

06

شؤون محلية

الصيد الجائر في الرقة
يستنزف أسماك الفرات
ويهدد أنواعًا بالانقراض

16

ثقافة وفن

"الميكرو دراما"..
مسار مواز يختبر
مستقبل الدراما السورية

18

رياضة

الدوري السوري
يعيد فتح الباب أمام
محترفي
الدول اللاتينية



مواقع التواصل
تغير أساليب التعزية
والتهنئة عند السوريين

مرت ثلاثة أيام على وفاة والد ليلاس الطويل، ثم أسبوع كامل، من دون أن تأتي صديقتها إلى العزاء، حيث تجمعهما مدينة واحدة في ريف دمشق. كانت ليلاس تنتظر حضور صديقتها، بعد سنوات من الصداقة بينهما، لكنها لم تجد منها سوى "حالات" على مواقع التواصل تعبر فيها عن مشاركتها الحزن. لم تعوض المنشورات غياب الصديقة بالنسبة إلى ليلاس، فقد كانت تحتاج إليها في الأيام التي أعقبت وفاة والدها، وانتهت التجربة بقرارها قطع العلاقة...



15

عضوية أم تعاون؟

زيارة الشرع إلى الرياض تقرّب سوريا من اتفاق "مكة"

عنب بلدي - أمير حقوق

أعادت زيارة الرئيس السوري، أحمد الشرع، إلى الرياض، في 6 من تشرين الأول الحالي، ولقاؤه ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، طرح موقع سوريا من الترتيبات الأمنية الإقليمية الجديدة، خصوصاً أن الزيارة جاءت بعد انتقال اتفاق "مكة للدفاع المشترك" بين السعودية وتركيا وباكستان إلى مرحلة التنفيذ.

وكان وزير الخارجية السوري، أسعد الشيباني، قال في آب الماضي، إن دمشق تدرس الانضمام إلى الاتفاق، من دون أن تعلن قراراً نهائياً بهذا الشأن. وفي 5 من تشرين الأول، أعلنت الدول الثلاث بدء تنفيذ التزامات الدفاع المشترك وتوفير القوات والقدرات العسكرية ونشرها سريعاً في السعودية، بالتزامن مع التصعيد مع "جماعة الحوثي" في اليمن.

وتزامن ذلك أيضاً مع وصول رسالة من رئيس الوزراء الباكستاني إلى الشرع، تطلبها القائم بأعمال السفارة الباكستانية في دمشق، في وقت قال فيه وزير الخارجية الباكستاني، إسحاق دار، إن أكثر من ست دول أبدت اهتماماً بالانضمام إلى الاتفاق، من دون الكشف عن أسمائها.

وفي هذا السياق، أفادت وكالة "رويترز" بأن سوريا تدرس تقديم مساعدة عسكرية للسعودية، سواء عبر دعم دفاعي أو مشاركة عسكرية محتملة، وهو ما نفته دمشق مع تأكيدها أن أي تعاون سيكون ضمن القوات الرسمية والاتفاقات الثنائية.

دلالة توقيت الزيارة

يرى أستاذ القانون الدولي والباحث في الشؤون السياسية والدولية عامر فاخوري، أن زيارة الشرع إلى الرياض لا ينبغي قراءتها كزيارة ثنائية عادية، نظراً إلى تزامنها مع ثلاثة تطورات، هي تصاعد المواجهة مع "الحوثيين"، وتفعيل اتفاق "مكة"، واتساع التنسيق السياسي والأمني بين دمشق والرياض.

وقال فاخوري، إن توقيت الزيارة يجعل احتمال بحث انضمام سوريا إلى الاتفاق "مطروحاً"، لكنه يرى أنه من المبكر القول إن هناك توجهاً رسمياً لانضمامها.

وأشار إلى التقارب بين دمشق والرياض وأقترع، إضافة إلى التقارير التي تحدثت عن بحث إمكانية تقديم سوريا مساعدة عسكرية للسعودية في ظل التطورات العسكرية المحتملة للانضمام، بملف اتفاق "مكة" غير محسوم.

أبرزها موقعها الجغرافي، وعلاقتها المتنامية مع السعودية وتركيا، ورغبتها في استعادة دور إقليمي مؤثر، ويرى أن وجود تركيا داخل الاتفاق قد يسهل التقارب السوري مع هذه المنظومة. في المقابل، يضع فاخوري إعادة بناء المؤسسة العسكرية السورية، وتوحيد القوات المسلحة، وتحقيق الاستقرار الداخلي، ضمن أبرز التحديات أمام أي عضوية، نظراً إلى أن الاتفاق يرتب التزامات عسكرية متبادلة.

وقال إن التعاون الأمني التدريجي مع الدول الأعضاء قد يكون أكثر واقعية في المرحلة الحالية من الانتقال لمباشرة إلى العضوية.

”

أبرز التحديات أمام سوريا في حال الانضمام لاتفاق "مكة" إعادة بناء المؤسسة العسكرية السورية وتوحيد القوات المسلحة وتحقيق الاستقرار الداخلي.

الدكتور عامر فاخوري
باحث في الشؤون السياسية والدولية

ويمنح فوزي أهمية خاصة للموقع الجيوسياسي لسوريا، لأنها تتصل بملفات تركيا والعراق ولبنان وإسرائيل وإيران، ويرى أن إشراكها يمكن أن يمنح الترتيبات الأمنية الإقليمية عمقاً جغرافياً وسياسياً أكبر، ويتقاطع مع مسار إعادة

دمج سوريا عربياً وإقليمياً. لكن أمام دمشق، بحسب فوزي، تحديات تتعلق بتعزيز مؤسسات الدولة، وإعادة بناء جيش وطني موحد، وتوحيد منظومات القيادة والسيطرة والاتصالات، وضبط السلاح والقوى المسلحة خارج إطار الدولة. كما أشار إلى أن اتفاق الدفاع المشترك على دماره، وجاء الإعلان خلال زيارة الشيباني إلى باكستان، التي بحث خلالها العلاقات الثنائية والتعاون الإقليمي والدفاعي مع المسؤولين الباكستانيين.

تملك سوريا، بحسب فاخوري، عوامل تجعلها مرشحة محتملة للانضمام، أمام أزمات عسكرية لا تخفارها.



الرئيس السوري أحمد الشرع يصل إلى السعودية لقاء ولي العهد محمد بن سلمان - 6 تشرين الأول 2026 (أسانا)

ماذا يعني الانضمام إقليمياً؟

يرى فاخوري أن انضمام سوريا، في حال حدوثه مستقبلاً، سيشكل تحولا في موقعها الإقليمي، من دولة تسعى إلى استعادة استقرارها وعلاقتها الخارجية إلى دولة تشارك في ترتيبات الأمن الإقليمي.

وبالنسبة إلى السعودية، سيعزز ذلك الشراكة الاستراتيجية مع دمشق ويفتح مجالا أمام تعاون أمني واقتصادي أوسع، بينما يمكن أن يؤدي مع تركيا إلى مزيد من التنسيق العسكري والأمني، ومع باكستان إلى تطوير مجالات التدريب والتعاون الدفاعي.

أما إيران، فمن الطبيعي، وفق فاخوري، أن تنظر إلى التحول باعتباره تراجعا، إضافةً لنفوذها السابق في سوريا، خصوصاً إذا أصبحت دمشق أكثر ارتباطاً بمنظومة أمنية تضم السعودية وتركيا وباكستان.

وبالنسبة إلى إسرائيل، يرى أن انضمام سوريا إلى ترتيبات دفاعية أوسع قد يغير بعض الحسابات الاستراتيجية، لكنه لا يعني تلقائياً دخول الاتفاق في أي مواجهة سورية- إسرائيلية، إذ يتوقف ذلك على طبيعة الاتفاق والتزاماته.

أما فوزي فيرى أن انضمام سوريا، إذا حدث، سيشكل جزءاً من إعادة تموضع إقليمي أوسع، لكنه يرجح أن يبدأ المسار تدريجياً عبر التعاون والتنسيق الأمني، ثم الشراكة أو صيغ مثل "العضو المراقب"، قبل الوصول إلى

العضوية الكاملة. وبذلك، فإن زيارة الشرع إلى الرياض لا تثبت بدء مفاوضات سورية للانضمام إلى اتفاق "مكة"، لكنها تأتي في سياق كانت دمشق قد أعلنت فيه أصلاً دراسة الانضمام، بالتزامن مع بدء الاتفاق مرحلة التنفيذ وتوسّع النقاش حول انضمام دول جديدة إليه.

وببقى الانتقال من التعاون الأمني إلى العضوية الكاملة مرتبطاً، وفق الخبراء، بمدى جاهزية المؤسسات السورية وطبيعة الالتزامات التي ستفرضها المنظومة الجديدة.

خبراء يستبعدون تغييراً كبيراً في الاستراتيجية

الانتخابات الإسرائيلية..

ما الذي تنتظره دهمشق؟



اجتماع يضم زعماء أحزاب المعارضة الإسرائيلية بهدف توحيد جهودهم ضد شركة قبل الانتخابات المقبلة - 26 أيلول 2026 (الغاريد / كسبا)

عنب بلدي - ركان الخضر

لا تبدو الانتخابات الإسرائيلية المنتظرة، في 27 من تشرين الأول الحالي، حدثاً متعلقاً بالشأن الإسرائيلي وحده، في ظل التصعيد العسكري والنهج الأمني الذي تتبعه حكومة رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، منذ 7 من تشرين الأول 2023. كما أن وقع الحدث الذي شهده إسرائيل من خلال عملية "طوفان الأقصى" التي نفذتها حركة "حماس"، ما زال حاضراً في الأوساط الداخلية الإسرائيلية.

ولم يستبعد جلو أن تقدم أي حكومة إسرائيلية مستقبلية على خطوات عملية في مجال اتفاق أمني جديد، أو إحياء اتفاق فصل القوات الموقع بين سوريا وإسرائيل في 1974.

وأوضح أن عدم استبعاد خطوات إيجابية من قبل حكومة إسرائيلية جديدة يجب ألا يغفل في الوقت ذاته حقيقة أن الاستراتيجية لا الخطوط العريضة للسياسة الإسرائيلية لا يمكن أن تتغير بسهولة.

خيارات دمشق مع استمرار التصعيد

الباحث عامر جلو يرى أن خيارات دمشق في حال عدم تغير الاستراتيجية الإسرائيلية في التعاطي مع الملف السوري تتمثل في محاولة ممارسة ضغوط أكبر من الجانب الأمريكي على إسرائيل، خاصة أن واشنطن تلعب أصلاً دور الوسيط بين دمشق وتل

أبيب، مضيقاً أن واشنطن يمكنها أن تؤدي دوراً أكثر فاعلية إذا أرادت تحويل المفاوضات إلى اتفاق أمني واضح يتضمن خفض التصعيد وترتيبات الجنوب السوري.

ولفت إلى أن الدور الأمريكي سيتوقف من نهاية المطاف على تركيبة الحكومة الإسرائيلية الجديدة واستعداد واشنطن لاستخدام نفوذها، وليس على نتيجة الانتخابات وحدها.

من جانبه، يرى الباحث عامر جلو أن الدور الأمريكي هو الأكثر فعالية في احتمالية لعب دور الوسطة بين سوريا وإسرائيل، بسبب الشراكة العميقة التي تربط إسرائيل بأمريكا، بالإضافة إلى أن سوريا أصبحت ضمن الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط.

وما يرفع أهمية الدور الأمريكي، بحسب جلو، يتمثل في التوافق الكبير بين استراتيجية دمشق وواشنطن، خاصة في مسائل إخراج إيران من سوريا وتقليل نفوذ طهران في المنطقة بشكل عام، بالإضافة إلى تجفيف عمل أغلب التيارات غير الحكومية التي كانت تعمل في سوريا خلال حقبة حكم الأسد، وهو ما يرجح دوراً أمريكياً في المساعدة على إيجاد توافق ما بين الحكومة السورية والإسرائيلية.

أيدولوجيا تقصي

وارتهان يفكك الدولة

خالد المطلق

في عام 1984، قال المنشق السوفييتي يوري بيزمنوف، إن المجتمعات لا تنهار دفعة واحدة، بل تستنزف على مدى سنوات طويلة حين تتآكل الثقة وتضعف القيم التي تجمع الناس، وهنا لا أحتاج إلى تصديق نظريته بحدافيرها كي أعترف بأن في كلامه ما يستحق التوقف، فحنن السوريين لا تحتاج إلى منظر أجنبي لبدلنا على الشروق، ويكفي أن نمشي في أي حي وأن نجلس في أي بيت لنرى أسباباً ملموسة لا تحتاج إلى مؤامرة تفسرها، حرب طويلة، ونزوح وفقدان، وفقر انهك الأسر ومدارس تعطلت أو دمرت، ومع ذلك لن أقبل أن يقال إن جيلاً كاملاً ضاع، إذ رأينا الجار يقتسم رغيفه مع جاره، ورأينا الأقارب يتقاسمون بيتاً ضيقاً وسنوات قاسية، لأن هذا المجتمع لم يفقد قيمه لكنه يحتاج إلى من يحول صموده إلى بناء.

وهنا يبدأ السؤال الذي يتهرب منه كثيرون: من يملك أن يفعل ذلك؟ الجواب البديهي أنها السلطة، والسلطة القائمة اليوم تبدو لي وكثير من السوريين، الذين أصغى إليهم، عاجزة عن هذه المهمة، لا لنقص في الوقت وحده، بل بسبب طبيعتها نفسها، والسبب الأول هو الأيدولوجيا، فالنخب التي تشكل في الغرف المغلقة وفي ظروف الحرب يحمل معه منطقاً إلى الدولة، الولاء قبل الكفاءة، والطاعة قبل السؤال، والرأي الواحد قبل التعدد.

هذا المنطق لا يصلح لإدارة بلد فيه ستة وعليون ودروز وكرد ومسيحيون وإسماعيليون، وحين يعين المدير لأنه مقرب ل لأنه كفاء، وحين تُراجع المناهج بعين الحزب لا بعين العلم، وحين يصبح الخطاب الديني حكراً على فهم واحد، لا يخرج من ذلك مجتمع متماسك، بل يخرج منه مجتمع صامت، والصمت ليس استقراراً. لننتكلم عن الدين بصراحة، إذ ليس الخطر في أن يُسأل الدين أو يُنقد، فالإيمان الذي يخاف السؤال إيمان هش، والخطر أن يتحول الخطاب الديني إلى أداة حكم فيصير الاختلاف في الرأي خيانة، والتنوع تهديداً، عندها تضع الرحمة والعدل وصون الكرامة، وهي جوهر الدين، وراء شعارات تُرفع ومقاطع تُندأول، وفي بلد متعدد كسوريا، لا تقوم الحياة المشتركة على خطاب يقصي نصف أهلها.

والسبب الثاني أخطر، وهو من يملك القرار فعلاً؟ حيث يرى منتقدون كثيرون أن السلطة مرتبطة بحسابات خارجية، وأنها تنفذ أوامر عواصم أخرى، مقابل الاعتراف والدعم ورفع القبول. وقد يُقال إن هذه براغماتية لا مفر منها، ولهذا القول وجهته أحياناً، لكن من يلتمز بتعليمات الخارج لا يستطيع أن يحنز إلى حاجات الداخل، وحين تتعارض مصلحة الأسرة السورية مع مصلحة الراعي الأجنبي فمن الواضح لمن سيكون الترتيب، وعليه فالإصلاح الحقيقي الذي يقتضي أحياناً صداماً مع هذه الحسابات سيبقى مؤجلاً إلى أجل غير مسمى.

والإعلام نصيبه من الحكاية، فالإشاعة تنتشر بدافع الخوف والغضب، لكن انتشارها يتضاعف حين تغيب المعلومات الصادقة ويحان يتعلم الناس أن السؤال مغامرة، فالإعلام المهني يحتاج إلى مصادر تجيب وإلى قانون يحميه، وإلى هامش لا يُعاقب فيه من يخطئ بحسن نية ثم يصحح. دون ذلك يتحول الخبر إلى سلاح ويتحول القارئ إلى متهم أو منتهم.

وإنظروا إلى النتيجة في التفاصيل اليومية، المعلم الذي يتقاضى راتباً لا يكفيه أسبوعاً لا يستطيع أن يعلم التفكير النقدي، والطالب الذي لا يجد مدرسة مستقرة لن ينفعه شعار عن بناء الأجيال، والصحفي الذي يخشى أن يكتب سيرتك الساحة لإشاعة تنتشر أسرع من التصحيح، أما الأسرة التي انهكها الغلاء فلن يتسع وقتها للحوار مهما وعظمتها.

كل هذه الخيوط تمسك بها السلطة، وهي لا تحسن أو لا تريد أن تشهد، وهذا لا يعني أن تنقد منتظرين، فمن اللافت أن المجتمع السوري حين ترك لنفسه أنشأ مبادرات تعليمية وإغائية ومحلية كثيرة، وهنا موضع الأمل، مجتمع مدني حي ومعلمون متطوعون وصحافة تحترق الدقة ومواطنون يترقبون قبل أن يعيد نشر خبر لا يعرف مصدرها، لكن هذه الجهود لا تغني عن دولة تحميها وتفتح حين الباب بدل أن تضيق عليها. النقوض لا يكون بالولاء ولا بالتبعية، بل يبدأ بسلطة تقبل المساواة وتضع قرارها بين يدي السوريين لا خارج حدودهم، وتعترف بأن البلد أكبر من تنظيم واحد، وما دامت الأيدولوجيا تحكم والارتهان يوجه فسيتبقى نسجم وعموداً لإعادة البناء بينما تتسع الشروح، فالمناعة الاجتماعية ليست شعاراً ترفعه، بل ممارسة يومية تحتاج إلى معرفة وإنصاف وتكافؤ، وإلى سلطة تفتح الطريق ولا تغلقه، فسوريا تستحق أكثر من ذلك بكثير، وأهلها قادرون على أكثر مما يُطلب منهم.

ريف حلب..

شكاوى من انتظار طويل لت تركيب عدادات الكهرباء

حلب - محمد ديب بظت

يواجه سكان في عدد من مناطق ريف حلب تأخرًا في تركيب عدادات الكهرباء، رغم استكمالهم الإجراءات المطلوبة وتقديم طلبات التركيب إلى الشركة السورية- التركية للطاقة (STE)، بحسب ما قاله عدد من الأهالي لعنب بلدي. وقال سكان في منطقة أخترين، إن انتظار تركيب العداد يمتد في بعض الحالات لفترات أطول مما يتوقعونه، ما يدفع بعضهم إلى مراجعة موظفي الشركة للاستفسار عن موعد التركيب وآلية تسريع الطلبات.

وتراقت شكاوى التأخير، بحسب أهالي، مع حديث عن طلب مبالغ من بعض الموظفين مقابل تسريع تركيب العداد، في حين يقال لن لا يدفع إن عليه الانتظار إلى حين وصول دوره. ولا يعرف الأهالي، في بعض الحالات، المدة التي يفترض أن يستغرقها تركيب العداد بعد تقديم الطلب واستكمال الرسوم والإجراءات، ما يزيد حالة الاستياء ويدفعهم إلى التساؤل عن آلية

ترتيب الطلبات والمعايير التي تحدد أولوية التركيب. وتتوسع أعمال إيصال الكهرباء وتركيب العدادات في عدد من مناطق ريف حلب، بالتزامن مع عودة سكان إلى مناطقهم وازدياد الطلب على الاشتراك بالشبكة. وتعمل الشركة السورية- التركية للطاقة الكهربائية (STE) تبعًا عن استقبال طلبات جديدة وتنفيذ أعمال لتدديد

انتظار طويل وطلب "شوة"

قال عبد الحميد الخوجة، من سكان منطقة أخترين، لعنب بلدي، إنه تقدم



عاملان من الشركة السورية- التركية للطاقة يقومان بتركيب عدادات كهربائية في مدينة درينان ريف طاب الشمالي- 14 أبريل 2026 STE Energy

والأجنبية، يعتبر معارضوها أنها باتت بمنزلة "غش مقون"، إذ أصبح القانون يحمي منتجي أشباه الألبان والأجبان، بعدما كان يلاحقهم. سوق يصعب ضبطها الاختصاصي التغذية وأستاذ تكنولوجيا الأغذية في كلية الزراعة، الدكتور أديب فالح، قال في حديث إلى عنب بلدي، إن وجود مواصفة لأشباه الألبان والأجبان قد يكون أمرًا صائبًا في الدول المتقدمة، حيث تُصنع المنتجات في العامل والمصانع وتُباع معبأة ومغلقة، ما يتيح إرفاقها ببطاقة تعريفية توضح مكوناتها وتسميتها والملاحظات المتعلقة بها. لكن في سوريا، يُباع نسبة كبيرة من منتجات الألبان والأجبان "بشكل سائب وغير منظم، ما يجعل الغش سهلاً جدًا على حساب المستهلك"، وفق قوله. وأضاف فالح أن الجهات الرسمية لا تستطيع ضبط هذا الأمر بصورة كاملة، بسبب كثرة المنتجين وصعوبة عمليات التحليل وارتفاع تكلفتها، معتبرًا، من

وتباينت الآراء حول المواصفة بين مؤيد وأخرت، وكان ينبغي إصدارها منذ سنوات أسوة بعدد من الدول العربية ومعارض، فبينما يرى مؤيدوها أنها

يطلب لتركيب عداد كهرباء منذ نحو سنة ونصف، ودفع الرسوم المطلوبة، موضحًا أنه بعد تسجيل طلبه جاء إليه شخص آخر وسأله عن طريقة التسجيل، فشرح له الإجراءات التي اتبعها.

وأضاف أن الشخص الآخر تقدم بطلبه بعده، لكن عداده رُكب قبل عداد عبد الحميد بنحو خمسة أشهر، رغم فارق

التسجيل بينهما. وأشار إلى أنه لُبلغ بعد تسجيل طلبه بأن تركيب العداد قد يستغرق نحو سبعة أشهر قبل أن تتواصل معه الشركة بعد ثلاثة أشهر وتطلب منه إرسال صورة لعمود الكهرباء، على أن يأتي تركيب العداد لاحقًا.

وقال إنه راجع أحد الموظفين للاستفسار عن موعد التركيب، فأجابه بسؤال عن المبلغ الذي يمكنه دفعه لتسريع العملية، بحسب إفادته. وأضاف أنه رفض دفع أي مبلغ إضافي (رشوة) باعتباره أنه استوفى الشروط شركات الكهرباء وأليات تقديم الخدمة في ريف حلب.

تقديم الطلب. وعدد من المدن والبلدات. وتأتي هذه الشكاوى في قطاع سبق أن شهد اعتراضات من السكان على أداء شركات الكهرباء وأليات تقديم الخدمة في ريف حلب. بالطلب بعده، فأخبره أنه دفع مبلغ 500 ليرة تركية مقابل تركيب العداد. وأضاف أنه عاد إلى الموظف وأخبره بما حصل، فأبلغه بأن دوره أصبح قريبًا، وبعد نحو عشرة أيام تواصلت معه الشركة مجددًا وطلبت منه تصوير أرقام العمود الكهربائي تمهيدًا لتركيب العداد. لكن، بحسب عبد الحميد، مضت الفترة منذ ذلك الحين دون تركيب العداد.

أعطال دون إصلاح أو استبدال

لا تتوقف شكاوى المشتركين عند تأخر تركيب العدادات، إذ يقول مواطنون إن أعطالًا تصيب بعض العدادات لا تعالج، رغم دفع بدل الكشف عنها الذي يقدر بنحو ألف ليرة تركية، بحسب إفادات حصلت عليها عنب بلدي. أحد أهالي منطقة أخترين، طلب عدم نشر اسمه لأسباب شخصية، قال لعنب بلدي، إن عداده متوقف عن العمل منذ نحو تسعة أشهر من دون أن يتم إصلاحه أو استبداله حتى الآن. وأضاف أنه راجع الشركة عدة مرات لتابعة وضع العداد، لكنه واجه، بحسب قوله، طريقة تعامل سيئة من بعض الموظفين، ما أدى إلى مشكلات خلال المراجعات. وذكر أن قيمة العداد كانت مدفوعة، كما دفع بدل الكشف عنه، لكنه لم يحصل

على عداد بديل ولم تتم صيانته، متسائلًا عن الجهة التي يمكن للمشترك اللجوء إليها لتقديم شكوى في حال عدم معالجة المشكلة. وبالعودة إلى مرحلة تركيب العداد، قال إنه استعان حينها بشخص يعمل مسامرًا لمتابعة عملية التركيب، موضحًا أن هذا الشخص هو الذي ساعده على إتمام تركيب العداد، بحسب إفادته.

التأخير يرتبط بتوفر المواد

قال المدير الإداري والقانوني في الشركة السورية- التركية للطاقة الكهربائية، مصطفى حنورة، لعنب بلدي، إن عملية تركيب العداد تبدأ من مرحلة تقديم طلب الاشتراك، مشيرًا إلى أن دقة المعلومات الواردة في أوراق التسجيل، ولا سيما رقم التواصل ومعرفات العقار، تساعد على سير عملية التركيب بشكل سليم.

وأوضح حنورة أن الشركة تعتمد برامج ومخططات لتنظيم تركيب العدادات، لكن بعض الحالات قد تشهد تأخيرًا بسبب عدم توفر المواد اللازمة في الوقت المناسب، إلى جانب ارتفاع أعداد الاشتراكات في بعض المناطق. وقد عمد التأخير، وفق حنورة، إلى شهر أو أكثر في المناطق التي تشهد زخمًا كبيرًا في طلبات الاشتراك، إذ يجري توزيع العمل على الورشات وفق القطاعات والمناطق، وتجميع طلبات المشتركين ضمن مناطق محددة بهدف تنظيم العمل والاستفادة من الوقت والجهد.

وأضاف أن المشكلة الأساسية تكمن في القرار الأخير الصادر عن مديرية أملاك الدولة، حين جرى رفع أجور ضمان أراضي أملاك الدولة السنوية من 20 ليرة سورية للدون الواحد إلى 200 ليرة سورية.

هذا الارتفاع لا يتناسب إطلاقًا مع طبيعة أراضيهم الضعيفة والقليلة الإنتاجية، وفق الأحمد، والتي لا تتحمل هذه التكاليف، مشيرًا إلى أن المعاناة تشمل القرى المجاورة أيضًا ولا تقتصر على قرية مخسب. وحذر من أن هذه المبالغ أصبحت تتجاوز القدرة المالية للمزارعين بشكل كامل، خصوصًا في ظل ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج والتغيرات الجوية والخصاف، مؤكّدًا أن التأخر عن الدفع أو الاستمرار بهذه الأسعار المرتفعة يهدد بعزوف العائلات عن زراعة أراضيهم وتخلي المزارعين عنها، مما يعطل التنمية المحلية تمامًا.

وجه الأحمد مناشدة عاجلة إلى الجهات المعنية، طالب فيها بإعادة والتعليقات المعمول بها.

مشكلة في إصدار المواصفة، ما دام يُكتب بوضوح على العبوة من الخارج أن المنتج "شبيه ألبان وأجبان". وقال الشعار لعنب بلدي، إن عددًا كبيرًا من دول العالم يعتمد مواصفات لهذه المنتجات، متسائلًا عن سبب منع سوريا من إصدار مواصفة مماثلة، ومعتبرًا أن الخطوة التي اتخذتها هيئة المواصفات والمقاييس صحيحة. وأضاف أن هذا النوع من المنتجات موجود في الأسواق السورية منذ سنوات وليس جديدًا، كما بدأ استيراده، بعد التحرير، من لبنان وتركيا ومصر. وبين أن عناصر حماية المستهلك كانت تتلاحق هذه المنتجات وتضبطها باعتبارها مخالفة، مشيرًا إلى أنها لا تزال تنظم مخالفات بحقها حتى الآن، بذريعة عدم إبلاغها رسميًا بصدور المواصفة.

الأردن يرفض مواصفة مماثلة

تواصلت عنب بلدي مع مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية للسؤال عن وجود مواصفة خاصة بأشباه الألبان والأجبان في الأردن.

حملة - عدي الحاج حسين

يواجه مزارعو قرى ريف حماة الشرقي أزمة اقتصادية، بعد قرار مديرية أملاك الدولة التابعة لوزارة الزراعة رفع أجور "ضمان" أراضي أملاك الدولة السنوية عشرة أضعاف.

ويقول المزارعون إن الأجور لا تتناسب مع طبيعة أراضيهم البعلية الضعيفة الإنتاجية، وتهدد بعزوف العائلات عن زراعة أراضيها والتخلي عنها.

وتكشف شهادات جمعتها عنب بلدي واقفًا زراعيًا مشًا يعتمد على زراعة الشعير البعلّي ومياه الأمطار، وسط مطالب بإعادة تقييم الأجور بما يتناسب مع طبيعة الأراضي وإنتاجيتها البعلية، ودراسة إمكانية إعفاء أو تخفيض الأجور خلال السنوات والمواسم التي تشهد تراجعًا في المردود الزراعي والهطولات المطرية.

وضع "ما دون الصفر"

مختار قرية جب الأبيض، بوض، عبد السلام يوسف الأحمد، قال لعنب بلدي، إن "وضع القرية المالي والاقتصادي يلامس ما دون الصفر"، إذ يعتمد سكان القرية البالغ عددهم نحو 1500 نسمة بشكل كلي على الزراعة وتربية الدواجن الحيوانية، ويعزرون نحو 7000 دونم بمحصول الشعير، بالاعتماد الكامل على مياه الأمطار نظرًا إلى طبيعة المنطقة البعلية.

وحول الوضع الزراعي، أشار إلى أن الأراضي الممتدة في هذه القرى تعد فقيرة ولا تصلح للزراعة المروية أو المصالح الاستراتيجية لغياب مشاريع الري، إذ يقتصر النشاط الزراعي بالكامل على زراعة الشعير البعلّي، وبحسب طبيعة المنطقة ومعدلات هطول الأمطار لا ينجح المزارعون إلا بموسم واحد كل سبع سنوات تقريبًا. وعن المردود الاقتصادي للموسم الإنتاجية، وفق الأحمد، والتي لا تتحمل الحالي، لفت الأحمد إلى أنه رغم تحسن الهطولات المطرية الموسم الماضي، مقارنة بالمسنوات السابقة، فإن المحصول لم يغط سوى التكاليف الأساسية في أفضل الأحوال.

أما عن اعتمادوا على القروض والديون لشراء البذار فقد خرجوا بخسائر والخصاف، مؤكّدًا أن التأخر عن الدفع أو الاستمرار بهذه الأسعار المرتفعة يهدد بعزوف العائلات عن زراعة أراضيهم وتخلي المزارعين عنها، مما يعطل التنمية المحلية تمامًا. وجه الأحمد مناشدة عاجلة إلى الجهات المعنية، طالب فيها بإعادة

الرقابة أمام اختبار التطبيق

حول الخاف من بيع المنتج النباتي على أنه حيواني قال عليوي، إن دور عناصر حماية المستهلك يأتي هنا، من خلال سحب العينات وتحليلها للتحقق من طبيعة المنتج، ومخالفة المنتجين في حال عدم مطابقة البيانات المكتوبة على العبوة لمحتوياتها.

حاولت عنب بلدي التواصل مع إدارة حماية المستهلك في سوريا لمعرفة مدى توفر التجهيزات والإمكانات اللازمة لمراقبة المنتجات والتمييز بين الألبان والأجبان الحيوانية ونظيراتها النباتية. كما سعت الصحيفة إلى معرفة موقف الإدارة من المواصفة، ولا سيما أنها كانت تعد هذه المنتجات من المخالفات المسجلة التي يعاقب عليها القانون، إلا أن الإدارة اعتذرت عن عدم الإجابة.

من جهته، قال أمين سر جمعية حماية المستهلك، عبد الرزاق حبرة، إن أشباه الألبان والأجبان تتكون من النشاء والزيوت المضافة والمواد المنكهة والملونات، ولذلك فإن كشفها ليس صعبًا، لكن الإشكال، بحسب تعبيره، تكمن في أن "الغش فيها أصبح قانونيًا"

أجور الأراضي ترتفع عشرة أضعاف

مزارعو ريف حماة الشرقي يطالبون بإعادة التقييم



مزارعون يهضون قطعة أراضيهم مع بدء الموسم ريف حماة الشرقي - 27 أبريل 2026 عنب بلدي/ عدي الحاج حسين

لكل منطقة وعلى مسؤولية لجنة التأخير. وكشف إصدار البلاغ رقم "575" في 19 من أيلول 2025، الناظم لأجور أراضي أملاك الدولة، حيث تم تعديل الأجور السابقة ورفع قيمتها نظرًا إلى تغير الظروف الاقتصادية والإقبال على الاستثمار بعد صدور بلاغ الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية رقم "7" لعام 2025، الناظم لآلية الاستثمار وطرح أراضي أملاك الدولة للاستثمار بحسب واقع الأرض.

وحول مطلب المزارعين في قرى جني العلابوي وجب الأبيض والقرى المجاورة في ريف حماة الشرقي، أشار القاسم إلى أنه بإمكان هؤلاء المزارعين تقديم الاعتراضات اللازمة على الأجور المفروضة عليهم بموجب العقود المنظمة لدى المحافظة، ليصار إلى دراستها من قبل لجنة التأخير المشكلة لدى فرع الهيئة بحماة، وإعداد المقترح اللازم بحسب واقع الأرض ورفع له لإدارة العامة للهيئة للنظر به وعرضه على مجلس الإدارة للدراسة وفق الأصول.

وتوزيع وبيع وتأجير عقارات أملاك الدولة بقرارات تصدر عن وزير الزراعة. وقال القاسم إنه بناء على هذه المادة صدرت العديد من البلاغات التي حددت أجور أراضي أملاك الدولة بحسب طبيعة الأرض ونوع الاستثمار، حيث تمت مراعاة معايير عدة، منها طبيعة الاستثمار سواء كانت الأراضي بعلية أو مروية أو مشجرة، ومنطقة الاستقرار التي تم تقسيم الأجور وفقها، ومراعاة وجود الأرض داخل أو خارج التنظيم، ووجودها ضمن المدينة أو البلدة أو القرية.

وأشار إلى أن هذه الأجور في البلاغات النافذة تفرض بحسب تاريخ وضع اليد، وتعتبر حدودًا دنيا، ويجب على لحقان أملاك الدولة التكري عن السعر الحقيقي للأرض بحسب نوع الاستثمار وطبيعتها ووجودها داخل المخطط التنظيمي أم خارج، مع مراعاة مناطق الاستقرار والتصنيفات والهطولات المطرية، وبالتالي تختلف الأجور من منطقة إلى أخرى وفق الأسعار الراجحة

الأساس القانوني للرفع

المدير العام للهيئة العامة لإدارة وحماية أملاك الدولة في وزارة الزراعة، عدنان عبد الكريم القاسم، أوضح، في تصريح لعنب بلدي، الأساس القانوني لأجور أراضي أملاك الدولة ورفعها، مبينًا أن الأساس هو نص المادة الخامسة من قانون أملاك الدولة رقم "252" لعام 1959، التي نصت على أن توضع الأنظمة المتعلقة بإصلاح واستثمار

وطويلة السلسلة، إلى جانب مكونات دهنية ثانوية. أما الدهون النباتية فتختلف خصائصها تبعًا لمصدرها. إذ قد تكون مستخرجة من زيت النخيل أو جوز الهند أو دوار الشمس أو الصويا أو الكانولا أو الذرة أو نواة النخيل.

الاختلاف لا يقتصر على مصدر الدهون اختصاصي التغذية وأستاذ تكنولوجيا الأغذية أديب فالح، قال إن تقييم صوابية القرار من منظور تكنولوجيا الأغذية والتغذية وحماية المستهلك يرتبط بطريقة تطبيقه.

وأوضح أن هناك فارقًا جوهريًا بين السماح باستخدام الدهون النباتية في منتج لبني يُعرف بوضوح على أنه منتج مركب أو شبيه باللبن، وبين استبدال المنتج للمستهلك على أنه لبن أو جبن بالعنى التقليدي.

وأضاف فالح أن دهن الحليب ليس مجرد مصدر للطاقة، بل هو منظومة معقدة من ثلاثيات الغليسيريد، تحتوي على أحماض دهنية قصيرة ومتوسطة

ويرى فالح أن المشكلة الأبرز تتعلق بالهوية الغذائية للمنتج، إذ يتوقع المستهلك، عند شراء منتج يحمل اسم "جبنة"، أن يكون مصنوعًا أساسًا من الحليب ومكوناته، بينما قد لا يكون كذلك.



مدن لبيع الألبان والألبان في مدينة الرقة - 5 آب 2026 عنب بلدي/ أحمد الحمصا

الرقعة..

الصيد الجائر يستنزف أسماك "الفرات" ويهدد أنواعًا بالانقراض

 الرقعة – أحمد الحمدي

يجلس خالد العكوش على ضفة نهر "الفرات" في محافظة الرقة ممسكًا بصنارة الصيد لساعات طويلة، مترقبًا حركة المياه التي طالما كانت مصدر رزق ومتعة لأبناء المنطقة، لكن الرحلات التي كانت تنتهي في السابق بصيد وفير يصل إلى نحو 20 كيلوغرامًا في المرة الواحدة، باتت اليوم تنقضي في كثير من الأحيان من دون أن يعلق في الصنارة سوى "خبيبة الأمل"، في مشهد يعكس التراجع الكبير الذي تشهده الثروة السمكية في النهر خلال السنوات الأخيرة.

وقال خالد لعنب بلدي، إنه كان يخرج يومياً إلى الصيد، ويمضي عدة ساعات على ضفاف النهر، ليعود بكمية من الأسماك بيعها، وتشكّل مصدر رزق له ولعائلته، لكن هذا المورد تراجع بشكل كبير بسبب قلة الأسماك.

إياداة الثروة السمكية
تعرض نهر "الفرات" خلال السنوات الماضية لاستنزاف في مخزونه السمكي نتيجة انتشار ممارسات الصيد الجائر، التي وصفها خالد بـ"الإبادة" التي ينفذها عدد من الصيادين باستخدام وسائل محظورة تلحق أضرارًا واسعة بالثروة السمكية.

وقال إن معظم الصيادين الذين يمارسون الصيد غير القانوني ينشطون خلال ساعات الليل، مستخدمين قوارب مجهزة بمولدات كهربائية، إذ يعمدون إلى تمرير تيار كهربائي في مياه النهر، ما يؤدي إلى صق الأسماك وطفوها على سطح المياه، لكنه يتسبب في الوقت ذاته بخسائر كبيرة للمخزون السمكي والكائنات المائية الأخرى.

وتداولت منصات التواصل الاجتماعي، خلال الأيام الماضية، مشاهد مصوّرة أظهرت نفوق أعداد من الأسماك وطفوها على سطح مياه نهر الفرات، وطردة بمولدات كهربائية تعمل في وقت الاستعانة بمخلّفات حربية كقذائف "RPG" وحشوات القنابل اليدوية في عمليات الصيد.

وأشار إلى أن الصيد بالكهرباء كان موجودًا قبل سنوات، لكنه شهد انتشارًا واسعًا خلال الفترة الماضية

حتى أصبح ممارسة شائعة في بعض المناطق. الأمر الذي ألحق أضرارًا بالمشزون السمكي وأثر بشكل مباشر في البيئة النهرية.

تحذيرات من استمرار الصيد الجائر
حذّر الدكتور في تربية الحيوان عبد الرحمن الحمود، وهو مربّي للأسماك منذ أكثر من 30 عامًا، من استمرار عمليات الصيد الجائر في نهر الفرات، معتبرًا أنها من أبرز الأسباب التي تقف وراء تراجع المخزون السمكي في المنطقة خلال السنوات الأخيرة. وقال الحمود، إن النهر يتعرض لعمليات صيد غير مشروعة باستخدام الكهربياء والمتفجرات والسوموم، إلى جانب وسائل أخرى تضر بالثروة السمكية وتؤثر في قدرتها على التجدد الطبيعي.

وأوضح أن الصيد بالتليار الكهربائي المتناوب يتسبب بأضرار مباشرة للأسماك، تشمل كسورًا في العمود الفقري ونزفًا في الجلد والغلاصم، كما يؤثر على الأعضاء التناسلية، ما يعكس سلبيًا على قدرتها على التكاثر وإكمال دورة حياتها.

وأضاف أن تأثير هذه الوسائل لا يقتصر على الأسماك الكبيرة، بل يمتد إلى الأسماك الصغيرة التي قد تنجو من الصعق الكهربائي لكنها تفقد توازنها وتصبح عرضة للافتراس، ما يقاوم من خسائر المخزون السمكي.

وروصف الحمود الصيد بالكهربياء بأنه "جريمة بحق البيئة والثروة السمكية"، مشيرًا إلى مشاهدته مرارًا قوارب صيد مزودة بمولدات كهربائية تعمل في وقت واحد وعلى مساحات واسعة من النهر. وتابع أنه في بعض الأحيان تعمل عدة قوارب بشكل متواز وكأنها تمشط النهر بالكامل، ما لا يترك مجالًا لنجاة الأسماك الصغيرة أو الكبيرة، ويؤدي إلى استنزاف المخزون السمكي بسرعة كبيرة.

انقراض أنواع من أسماك "الفرات"
في حديثه عن واقع الثروة السمكية، قال الصياد حسن الأحمد إن الصيد الجائر تسبب بتراجع حاد في أعداد الأسماك النهرية الأصلية، حتى إن بعض الأنواع أصبحت نادرة جدًا أو على شفا الانقراض. ومن أبرز هذه الأنواع سمكة "الفرخ"، التي تعد من أكبر أسماك الفرات، إذ قد يصل وزنها إلى 200 كيلوغرام، مشيرًا إلى أن مشاهدتها أو صيدها بات أمرًا نادرًا خلال السنوات الأخيرة.

وأشار إلى أن أنواعًا أخرى تراجعت في أعدادها بشكل ملحوظ، مثل "الرومي" و"الكارب الفضي" و"الكراسين"، في حين أسهم انتشار بعض الأنواع الدخيلة، وعلى رأسها سمك "البليط"، في زيادة الضغط على الأنواع المحلية بسبب سرعة تكاثره وقدرته على التأقلم مع البيئة النهرية، فضلًا عن تغذيه على بيوض الأسماك الأخرى وصغارها.

ويرى الصياد أن حماية الثروة السمكية تتطلب تشديد الرقابة على أساليب الصيد المخالفة، ومنع تداول المواد السامة، والعمل على إعادة تأهيل المخزون السمكي للحفاظ على التنوع الحيوي في نهر "الفرات".

الرقعة تستورد الأسماك

يضم نهر "الفرات" أنواعًا متعددة من الأسماك، وهو يدخل الأراضي السورية من مدينة جرابلس بريف حلب الشمالي ويخرج منها عند الكوكمال بريف دير الزور الشرقي، قاطعًا مسافة 700 كيلومتر، مرورًا بمدینتي الرقة والطبقعة.

وبمنع الصيد بشكل نهائي في النهر لمدة ثلاثة أشهر سنويًا، بدءًا من آذار حتى أيار، وهي فترة تكاثر الأسماك، لكن، وبحسب كل من تحدثت إليهم عنب بلدي، لا يلتزم معظم الصيادين بالامتناع عن الصيد خلال تلك المدة. وعلى الرغم من امتداد نهر "الفرات"

 عنب بلدي - السويداء

سجل موسم العنب في السويداء هذا العام إنتاجًا أفضل من الموسم السابق، إلا أنه لم ينعكس على المزارعين من ناحية التسويق والعائد، في ظل ارتفاع تكاليف الزراعة والقطاف، وصعوبة الوصول إلى سعر يغطي ما أنفقوه طوال الموسم.

ويختلف الإنتاج من أرض إلى أخرى تبعًا لطبيعة التربة، وصنف العنب، ودرجة اهتمام المزارع بأرضه، لذلك لا يوجد تقدير ثابت لكمية الإنتاج التي يمكن أن يعطيها الدونم الواحد لدى جميع المزارعين.

وبحسب مزارعين قابلتهم عنب بلدي، يوجد طلب على العنب، لكن الشبكة في ظل التراجع الملحوظ للمخزون السمكي في النهر، كما يقتصر بيع الأسماك على عدد محدود من "المسامك" المنتشرة بالقرب من ضفاف "الفرات". وتُباع الأنواع أصحبت نادرة عبر عدد من مزارعين في محافظة الرقة عبر عدد قليل من المحال التجارية، تتركز معظمها في محيط دوار الدلة، المعروف محليًا باسم "دويرة الخضرة"، والذي يعد المركز الرئيس لتجارة الأسماك في المدينة.

وأشار إلى أن أنواعًا أخرى تراجعت في أعدادها بشكل ملحوظ، مثل "الرومي" و"الكارب الفضي" و"الكراسين"، في حين أسهم انتشار بعض الأنواع الدخيلة، وعلى رأسها سمك "البليط"، في زيادة الضغط على الأنواع المحلية بسبب سرعة تكاثره وقدرته على التأقلم مع البيئة النهرية، فضلًا عن تغذيه على بيوض الأسماك الأخرى وصغارها.

ويرى الصياد أن حماية الثروة السمكية تتطلب تشديد الرقابة على أساليب الصيد المخالفة، ومنع تداول المواد السامة، والعمل على إعادة تأهيل المخزون السمكي للحفاظ على التنوع الحيوي في نهر "الفرات".

فرص للاستزراع وحلول مقترحة

الدكتور في تربية الحيوان عبد الرحمن الحمود، قال إن موسم تكاثر معظم أنواع الأسماك في نهر "الفرات" يمتد بين 15 من آذار و31 من أيار من كل عام، وهي فترة تتطلب تشديد إجراءات الحماية ومنع الصيد بشكل صارم.

وأضاف أن دوائر الثروة السمكية تحتاج إلى دعم فني من خلال ضابطه شرطية متخصصة، إلى جانب تعاون الجهات الرقابية والأمنية والقضائية. واقترح الحمود مجموعة من الإجراءات للحد من استنزاف الثروة السمكية، أبرزها تنظيم حملات توعية ودورات إرشادية للصيادين، وتقديم تعويضات لصيادين المخضين خلال فترات منع الصيد، إلى جانب إصدار وتطبيق قوانين رادعة بحق المخالفين.

كما دعا إلى تفعيل المخالفن النهرية ونقاط المراقبة، وتحديد كميات الصيد المسموح بها لكل مياه، وإنشاء مناطق محمية لتكاثر الأسماك، إضافة إلى رفد النهر بـ"صبيغات" أسماك "الكارب" و"العاشق" والفضي لتعويض النقص في المخزون السمكي.

وأكد ضرورة دعم مؤسسات الثروة السمكية بالزوارق والآليات والمعدات اللازمة لتنفيذ مهامها الرقابية.

ويرى الدكتور أن قطاع الثروة السمكية في سوريا لا يزال يمتلك إمكانات كبيرة غير مستغلة بالشكل الكافي، ويحتاج إلى دعم حكومي ودولي حقيقي.

وأوضح أن المنطقة تمتلك مسطحات مائية واسعة وأراضي مناسبة للاستزراع السمكي، فضلًا عن توفر المياه وبحيرات السدود التي يمكن الاستفادة منها في تطوير مشاريع إنتاج الأسماك.

وأشار إلى أن بحيرات سدود "الفرات" و"المنصورة" و"تشرين" قادرة على استيعاب أعداد كبيرة من الألقاص، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها السوريون بعد سنوات الحرب.

وأضاف أن أجزاء من مجرى النهر يمكن استثمارها أيضًا في مشاريع تربية الأسماك، إلا أن هذه المشاريع تحتاج إلى دعم فني ومالي مناسب، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها السوريون بعد سنوات الحرب.

سجل موسم العنب في السويداء هذا العام إنتاجًا أفضل من الموسم السابق، إلا أنه لم ينعكس على المزارعين من ناحية التسويق والعائد، في ظل ارتفاع تكاليف الزراعة والقطاف، وصعوبة الوصول إلى سعر يغطي ما أنفقوه طوال الموسم.

ويختلف الإنتاج من أرض إلى أخرى تبعًا لطبيعة التربة، وصنف العنب، ودرجة اهتمام المزارع بأرضه، لذلك لا يوجد تقدير ثابت لكمية الإنتاج التي يمكن أن يعطيها الدونم الواحد لدى جميع المزارعين.

وبحسب مزارعين قابلتهم عنب بلدي، يوجد طلب على العنب، لكن الشبكة في ظل التراجع الملحوظ للمخزون السمكي في النهر، كما يقتصر بيع الأسماك على عدد محدود من "المسامك" المنتشرة بالقرب من ضفاف "الفرات". وتُباع الأنواع أصحبت نادرة عبر عدد من مزارعين في محافظة الرقة عبر عدد قليل من المحال التجارية، تتركز معظمها في محيط دوار الدلة، المعروف محليًا باسم "دويرة الخضرة"، والذي يعد المركز الرئيس لتجارة الأسماك في المدينة.

وأشار إلى أن أنواعًا أخرى تراجعت في أعدادها بشكل ملحوظ، مثل "الرومي" و"الكارب الفضي" و"الكراسين"، في حين أسهم انتشار بعض الأنواع الدخيلة، وعلى رأسها سمك "البليط"، في زيادة الضغط على الأنواع المحلية بسبب سرعة تكاثره وقدرته على التأقلم مع البيئة النهرية، فضلًا عن تغذيه على بيوض الأسماك الأخرى وصغارها.



السويداء..

موسم عنب وفير يصطدم بالعجز عن التصريف



مزارع يتجول في إحدى أراضي عنب بمحافظة السويداء - 23 أيار 2024 (السويداء 24)

جزء من محصوله إلى معمل العرق، وسط مخاوف من عدم فتح المعمل أو عدم تسلم الكميات التي كانوا يعولون عليها.

وقال أحد المزارعين لعنب بلدي، إن هناك حديثًا عن تسلم المعمل للمحصول، لكن موعد الدفع لا يزال غير واضح، مع احتمال تأخر تسديد قيمة العنب إلى حين بدء الإنتاج، وهو ما يزيد حالة عدم اليقين لدى المنتجين الذين يحتاجون إلى السيولة بعد نهاية موسم طويل من الإنفاق. أحد مديري الأقسام في معمل العرق (فضل عدم نشر اسمه)، قال لعنب بلدي، إن المعمل "يعمل كدوام إداري"، لكنه لم يبدأ باستقبال المحصول، ولم يحدد موعدًا واضحًا لذلك، كما لم يؤكد ما إذا كان قادرًا على العمل هذا العام.

السويداء خلال ذروة الموسم، ما حدّ من قدرة المزارعين على بيع محاصيلهم إلى خارج المحافظة.

وأوضح أنه كان في السنوات السابقة يصرف جزءًا من إنتاجه إلى محافظات أخرى أو إلى لبنان، إلا أن هذه الأسواق توقفت.

وأضاف أن بعض المزارعين لا يمكنون القدرة على تحويل محصولهم إلى أخرى أو إلى لبنان، إلا أن هذه الأسواق توقفت.

وأضاف أن بعض المزارعين لا يمكنون القدرة على تحويل محصولهم إلى أخرى أو إلى لبنان، إلا أن هذه الأسواق توقفت.

وأضاف أن بعض المزارعين لا يمكنون القدرة على تحويل محصولهم إلى أخرى أو إلى لبنان، إلا أن هذه الأسواق توقفت.

وأضاف أن بعض المزارعين لا يمكنون القدرة على تحويل محصولهم إلى أخرى أو إلى لبنان، إلا أن هذه الأسواق توقفت.

وأضاف أن بعض المزارعين لا يمكنون القدرة على تحويل محصولهم إلى أخرى أو إلى لبنان، إلا أن هذه الأسواق توقفت.

وأضاف أن بعض المزارعين لا يمكنون القدرة على تحويل محصولهم إلى أخرى أو إلى لبنان، إلا أن هذه الأسواق توقفت.

وأضاف أن بعض المزارعين لا يمكنون القدرة على تحويل محصولهم إلى أخرى أو إلى لبنان، إلا أن هذه الأسواق توقفت.

السويداء خلال ذروة الموسم، ما حدّ من قدرة المزارعين على بيع محاصيلهم إلى خارج المحافظة.

وأوضح أنه كان في السنوات السابقة يصرف جزءًا من إنتاجه إلى محافظات أخرى أو إلى لبنان، إلا أن هذه الأسواق توقفت.

وأضاف أن بعض المزارعين لا يمكنون القدرة على تحويل محصولهم إلى أخرى أو إلى لبنان، إلا أن هذه الأسواق توقفت.

وأضاف أن بعض المزارعين لا يمكنون القدرة على تحويل محصولهم إلى أخرى أو إلى لبنان، إلا أن هذه الأسواق توقفت.

وأضاف أن بعض المزارعين لا يمكنون القدرة على تحويل محصولهم إلى أخرى أو إلى لبنان، إلا أن هذه الأسواق توقفت.

وأضاف أن بعض المزارعين لا يمكنون القدرة على تحويل محصولهم إلى أخرى أو إلى لبنان، إلا أن هذه الأسواق توقفت.

وأضاف أن بعض المزارعين لا يمكنون القدرة على تحويل محصولهم إلى أخرى أو إلى لبنان، إلا أن هذه الأسواق توقفت.

وأضاف أن بعض المزارعين لا يمكنون القدرة على تحويل محصولهم إلى أخرى أو إلى لبنان، إلا أن هذه الأسواق توقفت.

وأضاف أن بعض المزارعين لا يمكنون القدرة على تحويل محصولهم إلى أخرى أو إلى لبنان، إلا أن هذه الأسواق توقفت.

سدود اللاذقية تحتفظ بـ 65% من طاقتها.. تقييم "أولي" إيجابي

 اللاذقية – آلاء شعرو

تحتفظ سدود محافظة اللاذقية بنحو 238.2 مليون متر مكعب من المياه، تعادل 65.01% من إجمالي طاقتها التخزينية البالغة 366.45 مليون متر مكعب، مع اقتراب نهاية موسم الري، بحسب بيانات مديرية الموارد المائية في المحافظة.

وتكفي الكميات الموجودة حاليًا، بحسب خبير إدارة الموارد المائية والمحاضر في المعهد العالي للتخطيط الإقليمي معن دانيال داود، لتغطية الاحتياجات المتبقية من موسم الري الحالي، المقدّرة بنحو 16 إلى 20 مليون متر مكعب حتى بداية تشرين الثاني.

وقال داود لعنب بلدي، إن وصول التخزين إلى أكثر من 65% مع اقتراب نهاية موسم الري يمثل "تقييمًا أوليًا إيجابيًا"، لكنه لا يعني أن الوضع المائي العام مقبول بالضرورة، إذ يرتبط ذلك بنمط إدارة الموارد المائية.

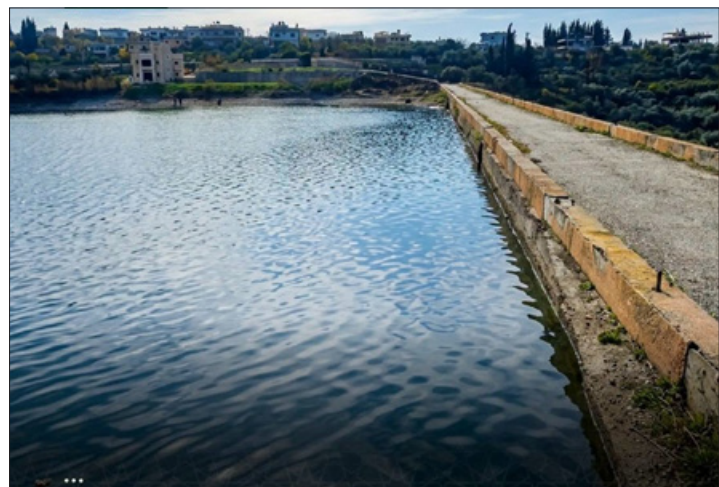
وتعتمد معظم مشاريع الري الحكومية التخزين إلى أكثر من 65% مع اقتراب نهاية موسم الري يمثل "تقييمًا أوليًا إيجابيًا"، لكنه لا يعني أن الوضع المائي العام مقبول بالضرورة، إذ يرتبط ذلك بنمط إدارة الموارد المائية.

وتعتمد معظم مشاريع الري الحكومية التخزين إلى أكثر من 65% مع اقتراب نهاية موسم الري يمثل "تقييمًا أوليًا إيجابيًا"، لكنه لا يعني أن الوضع المائي العام مقبول بالضرورة، إذ يرتبط ذلك بنمط إدارة الموارد المائية.

وتعتمد معظم مشاريع الري الحكومية التخزين إلى أكثر من 65% مع اقتراب نهاية موسم الري يمثل "تقييمًا أوليًا إيجابيًا"، لكنه لا يعني أن الوضع المائي العام مقبول بالضرورة، إذ يرتبط ذلك بنمط إدارة الموارد المائية.

تتوزع الكميات المتبقية على سدود "بلوران" و"صلاح الدين" و"بيت رحبان" و"الحفة" وعدد من السدود السطحية الأخرى.

وبينما تكفي الكميات الموجودة حاليًا لتغطية الاحتياجات المتبقية من موسم الري، وفق تقدير داود، تشكل المياه المتبقية جزءًا من رصيد الموسم المقبل، الذي سيُتأثر بموسم الأمطار وبطريقة إدارة الطلب على المياه ونمط الزراعات.



رشاء سدزون اللاذقية إلى أكثر من 65% مع اقتراب نهاية موسم الري - 15 أيلول 2026 (وزارة الطاقة السورية)



صياد سمك على سرب نهر الفرات في محافظة الرقة - 11 أيار 2026 (عنب بلدي/ أحمد الحمدي)

التربية الإعلامية لتدارك أزمة التضليل في سوريا

علي عيد



أتاحت لي الظروف خلال الأسبوع الماضي زيارة مؤسسات بحثية ومعاهد وجامعات ألمانية معنية بتدريس الإعلام والبحث فيه، ولفتني الاهتمام بموضوع التربية الإعلامية، أو تقديم معلومات حول الإعلام داخل المدارس.

في نقاش ضمن المعهد الأوروبي لأبحاث الصحافة والاتصال (EIJK)، ومقره مدينة لايبزيغ بولاية ساكسونيا، تحدثت مديرة المعهد، الدكتورة غابرييل هوفاك (Gabriele Hoo-facker)، عن خطة المعهد في إطار التربية الإعلامية والمعلوماتية، ولا تقتصر الخطة على الطلاب والشباب، بل تمتد إلى معلمي المدارس وحتى الجمهور، بهدف دعمهم في فهم الإعلام والبيئة الرقمية، والبحث عن المعلومات وتقييمها، والتعامل النقدي مع الذكاء الاصطناعي، وتكوين رأي مستقل دون استقطاب.

تحدثت عن ألمانيا التي راكمت عقوداً من الخبرة والقوانين والنقاشات العميقة حول الإعلام ودوره وتحولاته، لتكشف أن دوائر البحث ووسائل الإعلام الكبيرة في البلاد مهتمة بإيجاد حلول لمشكلة استحواد وسائل التواصل الاجتماعي على حصة كبيرة من الرأي العام، وتأثير الذكاء الاصطناعي، والتزييف والأخبار المضلّة.

إذا أردنا الحديث عن بلد مثل سوريا، يعيش فجوة واضحة في الوعي الإعلامي، فإن شريحة طلاب المدارس تشكل بيئة مناسبة لتصميم برامج لمعالجة النقص، إذا ما نظرنا إلى أثر الفجوة الرقمية وضعف البنية التحتية على تصميم برامج تشمل الجمهور، يمكن لما يزيد على خمسة ملايين طالب في المرحلتين الأساسية والثانوية أن ينقلوا ما اكتسبوه من برامج التربية الإعلامية، إن جرى تعميمها، إلى بيوتهم وأسره ومحيطهم

الاجتماعي، فهم يشكّون، على الأقل، خمس السكان البالغ عددهم 25 مليون نسمة، وفق إحصائيات حديثة منشورة.

لا أتحدث هنا عن دروس المعلوماتية التي يتم تقديمها حالياً، بل عن مواد أو دروس يمكن أن تشمل قضايا متعددة في الإعلام مثل:

- فهم الإعلام وإدراك كيفية إنتاج الأخبار واختيار الموضوعات والعناوين، وأثر المصالح التحريرية والتجارية.

- التعامل النقدي مع الذكاء الاصطناعي، وتقييم مخرجات "روبوتات" المحادثة والمحتوى الاصطناعي، والتنبية لعدم التعامل معها باعتبارها حقائق تلقائياً.

- تعزيز المشاركة الواعية عبر تكوين رأي مستقل، والمشاركة في الحوار العام من دون الانجرار إلى الاستقطاب أو خطاب الكراهية.

تلك الجوانب هي ذاتها ما يتضمنه برنامج المعهد الأوروبي لأبحاث الصحافة والاتصال في لايبزيغ، وتقديمها للطلاب في سوريا قد يسد فراغاً هائلاً بسبب غياب منظومة قانونية وتوعوية واضحة بسبب سنوات الحرب.

لا شك أن طلاب المدارس باتوا يمشون فترات طويلة على وسائل التواصل الاجتماعي، قد تتجاوز الوقت الذي يقضونه في المدرسة، ما يعني أن تعليم الطالب القراءة والكتابة لم يعد كافياً، بل يجب أن يتعلم قراءة الصور والأخبار والحوار زيمات والمحتوى الذي تنتجه تطبيقات الذكاء الاصطناعي، إذ قد يتعرض الطلاب لمعلومات مضللة أو محتوى تلاعبى من دون أن يمتلكوا الأدوات اللازمة لفهم مصدرها أو التحقق من صحتها أو تفسير الغرض منها.

أهمية التربية الإعلامية في المدرسة ترتبط بأبعاد وأسباب، منها أن التعرض للإعلام يبدأ قبل امتلاك أدوات نقده، إذ يتعرض الأطفال للأخبار ومقاطع الفيديو والإعلانات والمؤثرين في سن مبكرة. وتتيج المدرسة تعلم التعامل مع هذه الرسائل بصورة فعالة ومنظمة، بدلاً من ترك الأمر للتجربة الشخصية وحدها.

كما أن مواجهة التضليل لا تتحقق بمجرد التحذير منه، فالطالب يحتاج إلى ممارسة التحقق من الصور والفيديوهات والتواريخ والمصادر، وإجراء مقارنة بين تغطيات الحدث في وسائل إعلام متعددة، لتمكينه من اختبار صحة الأخبار والتمييز بين الحقيقة والادعاءات.

وتساعد التربية الإعلامية على التفكير النقدي، من خلال طرح الأسئلة والبحث خلف إجاباتها، ابتداءً من سؤال: من نشر الخبر؟ ثم: ما الدليل؟ ثم: ما المعلومات الغائبة؟ ثم: هل يتطابق العنوان مع المتن؟

إضافة إلى أسئلة أخرى لا تقل أهمية مثل: هل نحن أمام خبر أم رأي أم إعلان؟ بحيث ينتقل الطالب من مستهلك إلى مقدم ومحلل للمحتوى، المسألة المهمة الأخرى هي أن فهم الإعلام يساعد على متابعة القضايا العامة، وتشكيل الرأي العام، والمشاركة الواعية في الحياة الديمقراطية.

وتكتسب التربية الإعلامية أهمية إضافية في عصر الذكاء الاصطناعي، عبر فهم المحتوى المولّد آلياً، وحدود أدوات الذكاء الاصطناعي، والتحقق المستقل من المخرجات.

هناك اهتمام تبيده منظمات دولية مثل "يونيسكو" بمسألة التربية الإعلامية، إضافة إلى تجارب تطبيقها دول متعددة، ما يتيح الاستفادة من هذه التجارب عند تصميم برنامج مماثل في سوريا.. وللحديث بقية.

الاستملاك في الحكم القراقوشي

غزوان قزقل



يقول محذفي، وهو ابن مالك أرض معنة للبناء في منطقة "حلب الجديدة" الراقية بحلب، إنه في أوائل تسعينيات القرن الماضي، حين انطلقت جاذبة الجمعيات السكنية، صدر قرار عن السلطة باستملاك أرضهم، التي أعيد منحها أو بيعها فيما بعد لجمعية سكنية أنشأت عليها عشرات الأبنية والمساكن للمكتتبين فيها، وإن كل ثمن الأرض المستملكة الذي أودعته لهم الدولة في المحصر بعد سنوات طويلة لم يشتر له شقة سكنية واحدة في ذات الجمعية، التي بنت على أرضهم مئات المساكن.

هذه القصة المختصرة تكفي لتسليط الضوء على حجم الظلم الذي تعرض له معظم أصحاب العقارات المستملكة، ليس فقط لجهة القيمة التافهة التي كانت تُدفع للضحايا كبذل استملاك لعقاراتهم، وإنما أيضاً لانتفاء علة النفع العام الذي يمنح السلطة الصلاحية القانونية والدستورية لنزع الملكية من أصحابها تحت مسمى الاستملاك، في انتهاك واعتداء واضحين على حق الملكية الذي تحصنه عادة كل دساتير الأرض، إلا قوانين قراقوش ودستوره، وهذا ما حصل قبلاً ويحصل الآن في ممتلكات الناس بدمشق وأريافها، حيث تبني مستعمرات سكنية لا يستطيع الملاك الأصليون للأرض التي تبني عليها تملك شقة صغيرة واحدة فيها.

الاستملاك هو إجراء استثنائي وليس حقاً مطلقاً للإدارة، ويفترض ألا تلجأ إليه السلطة إلا في أضيق الحدود احتراماً للحصانة المفترضة للملكية الخاصة في مختلف الدساتير السورية، وضمن شروط خاصة يجب توفرها، أهمها أن يكون غرض الاستملاك تحقيق منفعة عامة حقيقية وليس صورية، كإنشاء مدارس أو جامعات أو مستشفيات عامة، وعدم توفر مكان بديل يلبي الغرض، أو لشق طرق وبناء جسور مثلاً. ويجب أن يصدر مرسوم الاستملاك عن جهة تملك قانوناً حق إصداره، وأن يكون بدل الاستملاك

عادلاً، بمعنى أن تقيّم قيمة العقار بعدل وبالسعر الرائج، وأن يسد كأملاً وفوراً وليس بعد سنوات، حتى تفقد العملة قيمتها.

أما أن تؤخذ ممتلكات الناس عنوة ويتم الاستيلاء عليها تحت حجة الاستملاك، وتقيّم قيمتها بغير السعر الرائج ثم تتأخر في أدائه، ثم تقوم ببيعها لشركات استثمارية أو لجمعيات سكنية أو لطورين عقاريين وتترجح منها أضعافاً مضاعفة، فهذا ليس فقط إثراء بلا سبب، وإنما هو فوق ذلك سلب للممتلكات واستخدام للقانون كأداة للإخضاع بغير حق، رغم بطلان الاستملاك نفسه لمخالفته الشروط والمعايير القانونية الواجب توفرها ليصبح مشروعاً.

اليوم يواجه كثير من السوريين في مناطق عدة بدمشق وريفها كالكابون وبساتين الرازي وجوبر ومناطق أخرى، وربما في مدن أخرى أيضاً، هذا الكابوس، وهم يطالبون السلطة الجديدة التي ورثت هذا الإرث الثقيل بإيجاد حل منصف للجميع يقوم على خيارين، إما إلغاء قرارات الاستملاك وإعادة العقارات المستملكة لأصحابها، وإما إعادة تقييمها بالأسعار الراجحة اليوم، وربما تترتب على كلا الخيارين آثار جانبية، بالنظر إلى المتغيرات من وجهة نظر السلطة الحالية التي تبنت كما هو واضح نهج السلطة السابقة في هذا السياق، لكن كل ذلك لا ينفي عدالة وأحقية هذه المطالبات حتى لا تتكرر القصة التي روينها كمدخل لهذا المقال.

في مقال سابق لي نشر بتاريخ 10 من أيار 2026، كنت قد أشرت إلى حل معقول بهذا الشأن، مستلهم من التجربة اليابانية في إعادة الإعمار، لا حاجة لإعادة استنساخه هنا طالما يمكن للمهتم الرجوع إليه في المصدر، لكن ما أود الحديث عنه هنا مسألة مهمة تتعلق ربما بالآلية التي تتعالج فيها السلطة مطالب وأوجاع المتضررين، ومحاولة كسر إرثاتهم بالتخوين والظلم في شرعية تلك المطالب أحياناً، وكان بوابة الحلول البديلة قد أقفلت تماماً رغم أنها ليست من صنع المشكلة ابتداءً، لكن مسؤولية صناعة الحلول

وقعت على عاتقها باعتبارها سلطة تلك المرحلة، لذلك بداية أعتقد أنه سيكون من الصواب إلغاء كل مراسيم أو قرارات الاستملاك التي صدرت على عقارات ولم يتم البدء فعلياً بتنفيذ المشاريع التي يفترض تنفيذها عليها، حتى لو كانت لغاية النفع العام فعلاً وإعادة العقارات المستملكة لأصحابها، وكذلك إلغاء الاستملاك عن العقارات المستملكة ولم تكن غاية استملاكها تحقيق نفع عام ولم يبدأ فعلياً تنفيذها وإعادتها لأصحابها، أما إن تم البدء بالتنفيذ فيعاد تقييم العمار المستملك وفق السعر الرائج اليوم ودفعه للمتضررين عيئاً أو نقداً بعد اقتطاع الربع منها مقابل التحسين. وأقترح أن تطبق تلك الحلول على العقارات في المناطق المحرمة، سواء صدر قرار سابق باستملاكها أم لم يصدر، وتطبيقه في الاتفاق مع المطورين العقاريين لمناطق مثل جوبر والكابون وغيرهما من المناطق، فلا يجوز أن تتخذ مسألة إعادة الإعمار وسيلة للإثراء على حساب المتضررين والمكتوبين وأصحاب الحقوق.

لقد آن الأوان حقاً لإنصاف المتضررين من قرارات الاستملاك القراقوشية، التي كان يصورها النظام السابق، والتي ألحقت ضرراً وغيباً بيناً بأصحاب الحقوق، وإن من مقتضيات العدل والإنصاف مساعدة هؤلاء المتضررين للتخلص من آثار هذه القرارات وأضرارها حتى لا نسمع مجدداً رواية تشابه رواية محذفي الذي لم يستطع شراء شقة واحدة بالمبلغ الذي استملك به أرضه والتي بنيت عليها مئات الشقق.

بل أتمنى حقاً أن تبني تشريعاً يلغي كل النصوص والمواد الدستورية والقانونية التي تمنح السلطة الحق باستملاك أي عقار، حتى لو كان للنفع العام، باعتبار ذلك شكلاً من أشكال الاعتداء على حق الملكية، وإن كانت الدولة تحتاج إلى عقار، ما، فلنفاوض مالهك وتشريره منه ثم تجعله هي للنفع العام، وإن رفض البيع بالمطلق فلنبحث عن بدائل وحلول أخرى خارج نطاق الاعتداء على ممتلكات الناس، فلقد طوى السوريون زمن الحكم القراقوشي إلى الأبد.

استملاك الأراضي في سوريا حقوق منزوعة بالقانون

لا
لعمليات الاستيلاء
والسطو على الممتلكات
الخاصة

الفقر نخر عظام الشرد
من عين الضجة
بسبب الاستملاك القام

منذ عام 1958، لم يفقد مئات الآلاف من السوريين أراضيهم بصفقة اختاروها، بل بقوة القانون الذي انتزع ملكياتهم تحت عناوين شتى، من الإصلاح الزراعي إلى التنظيم والنفع العام، وخلف كل قطعة مستملكة حكاية مالك وراث أرضه عن أبائه وأجداده، ثم وجد نفسه أمام قرار يجعل الدولة صاحبة اليد الأقوى في ملك كان يفترض أن يكون له وحده.

انتزاع الأراضي أخذ أشكالاً مختلفة، بينها التأميم والاستصلاح والمصادرة والاستملكات الصناعية والعمرانية، على مدى سبعة عقود.

أصحاب الأراضي تحركوا باحتجاجات في مناطق مختلفة منها حي القرابيص بحمص في 28 من أيلول الماضي، للاعتراض على ارتباط أراض مستملكة بمشروع "بوليفارد".

وفي 26 من أيلول، نظم أهالي قدسيا ودمر والمضمية والهامة وجمرايا وجديدة الوادي والبجاع ومناطق أخرى في ريف دمشق، وقفة احتجاجية طالبوا خلالها بعدم التصرف بالأراضي المستملكة أو إقامة مشاريع استثمارية عليها قبل حسم حقوق أصحابها. وشهدت مدينة معضمية الشام، في 24 من أيلول، وقفة للمطالبة بحقوق الملكية.

كما تجمع أصحاب أراض مستملكة في دمشق وريفها أمام مجلس الشعب، في 28 من آب الماضي، احتجاجاً على الاستملاك. ويحمل هذا الملف أبعاداً تاريخية وقانونية واجتماعية، تناقشها عنب بلدي مع قانونيين وأصحاب أراضٍ، وتطرح أسئلة عن معايير التعويض وأنواعه، ومتطلبات الإنصاف.

عنب بلدي
ملف العدد 764
الأحد 11 تشرين الأول / أكتوبر 2026

إعداد:
وسيم الصدهي
عنب جبر
ركان الخضر

الحكومة تؤكد شرعية الاستملاك

سقطت المرحلة

ولم يسقط الأثر

الشارع يتحرك

يمتد "اغتصاب" الملكية بقوة القانون عبر ثلاث مراحل رئيسة في التاريخ السوري:

الأولى: مرحلة التأميم في سوريا (1965-1958)، وتم بموجبها انتزاع الملكية كاملة من أيدي مالكي المنشآت الصناعية والمصارف، آنذاك. الثانية: مرحلة الإصلاح الزراعي ومصادرة الأراضي (1963-1958)، وشهدت فيها سوريا أوسع عملية استيلاء بقوة القانون على أراض زراعية واسعة بلغت بحسب التقديرات 1.225 مليون هكتار، وأعيد توزيعها بموجب قانون الإصلاح الزراعي رقم "161" لسنة 1958 وتعديلاته في عهد "البعث" للنحل، عام 1963. الثالثة: مرحلة الاستملاكات العمرانية والصناعية (1974-2018)، واستندت فيها الحكومات المتعاقبة إلى قانون الاستملاك رقم "20" لعام 1983، وقوانين التنظيم العمراني لاستملاك أراض زراعية وغير زراعية.

وينح المرسوم التشريعي رقم "20" لعام 1983 (الإطار الأساسي للاستملاك في سوريا) الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة والجهات الإدارية وقطاع الدولة حق استملاك العقارات المبنية وغير المبنية، سواء كانت ملكاً خاصاً أو وقفاً، لتنفيذ مشاريع ذات نفع عام. ومع سقوط النظام السابق، لم يته أثر تلك التشريعات كالمرسوم "66" لعام 2012 بسقوط الجهة التي أصدرتها، إذ بقيت سجلات الملكية وقرارات الاستملاك والتعويضات والمشاريع التي أقيمت أو حُطّط لإقامتها فوق الأراضي المستملكة ملفاً مفتوحاً أمام جديد: ماذا يحدث للأرض عندما تنتفي أو تتغير الغاية التي استُملكت من أجلها، ومن يملك الحق فيها إذا انتقلت؟ وهو السؤال الذي أشعل الشارع السوري بالاحتجاجات في عدة محافظات، ما سيم أن أغلبية من استُملكت أراضيهم وقامت الحكومة الجديدة بطرحها على مستثمرين خليجيين، ما زالوا على قيد الحياة، وهم ينظرون إلى أراضيهم أمام أعينهم، ولا يستطيعون فعل شيء.

وأوضحت أن التجمعات العمرانية الجديدة تعد من مشاريع "المنفعة العامة"، التي لا تقتصر طبيعتها على نمط واحد، وإنما تشمل أنماطاً متعددة من السكن والمشاريع والخدمات والمرافق. وتشمل هذه الأنماط المكونات الاستثنائية والتجارية والخدمية اللازمة لتحقيق التكامل العمراني والاستدامة الاقتصادية للشروع.

وتلك المؤسسة العامة للإسكان، بحسب الوزارة، صلاحية تنفيذ مشاريعها بصورة مباشرة أو من خلال الشراكة مع الغير، وفق القوانين والأنظمة

النافذة، فالأرض تدخل ضمن نموذج شراكة تحفظ فيه الجهة العامة حقوقها وعوائدها، وفق وزارة الأشغال، مقابل تنفيذ السكن والخدمات والبنية التحتية وتوفير فرص العمل. الوزارة قالت إن عوائد الدولة تسهم في تعزيز قدرتها على استكمال المشاريع السكنية والدعم السكني المسر حسب الوزارة، بسبب فساد النظام السابق ثم سنوات الثورة وعدم الاستقرار، لا يؤدي وحده إلى زوال الاستملاك، أو عودة الملكية تلقائياً ما دامت المنفعة العامة قائمة.

مشاريع "المنفعة العامة"

اعتبرت وزارة الأشغال العامة أن المشاريع الجديدة ليست بحدٍ مجرداً لأراضي الدولة، أو استثماراً ربحياً بحثاً أو إسكاناً لفئة واحدة.

وأوضحت أن التجمعات العمرانية الجديدة تعد من مشاريع "المنفعة العامة"، التي لا تقتصر طبيعتها على نمط واحد، وإنما تشمل أنماطاً متعددة من السكن والمشاريع والخدمات والمرافق.

وتشمل هذه الأنماط المكونات الاستثنائية والتجارية والخدمية اللازمة لتحقيق التكامل العمراني والاستدامة الاقتصادية للشروع.

وتلك المؤسسة العامة للإسكان، بحسب الوزارة، صلاحية تنفيذ مشاريعها بصورة مباشرة أو من خلال الشراكة مع الغير، وفق القوانين والأنظمة

بل تستثمرها وتبقى الملكية للمؤسسة حتى تنتقل مباشرة للمستفيد النهائي. وأوضح أن آلية الشراكة مع شركتي "شام فيو" و"أبيات هيلز" تتم بحسب تقييم قيمة الأرض وفق السعر الراجح، وتوفير فرص العمل.

الوزارة قالت إن عوائد الدولة تسهم في تعزيز قدرتها على استكمال المشاريع السكنية والدعم السكني المسر السابق ثم سنوات الثورة وعدم الاستقرار، لا يؤدي وحده إلى زوال الاستملاك، أو عودة الملكية تلقائياً ما دامت المنفعة العامة قائمة.

وتوقع الدبل أن يدر مشروع "أبيات هيلز" وحده نحو 150 مليون دولار على المؤسسة على دفعات بحسب نسب الإنجاز، سيتم توظيفها لاستكمال المشاريع المتعثرة (دون أن يحددها بدقة).

ولفت إلى أن المؤسسة لجأت إلى الاستثمارات في هذه العقارات لضخ الأموال واستكمال المشاريع المتعثرة وتحقيق عائد مالي،

وقّعت مشاريع جديدة. واستند الدبل في مجمل حديثه حول التعويض، إلى نصوص قانون الاستملاك أو مطالب المحتجين، سواء استعادة الأرض أو

هيلز" وُضع عام 2004 كسكن سياحي ومنشآت ترفيهية وفنادق، وليس سكناً اجتماعياً، بينما ضاحية قدسيا بكاملها هي سكن اجتماعي وشبابي وعمالي، لافتاً إلى أن المؤسسة لا تأخذ بالنسبة للسكن الاجتماعي حق الأرض بل فقط تكاليف

الإنشاء. وحول التعويضات، قال الدبل إن الاستملاك في قدسيا وسهل الدياس تم بالمرسوم رقم "2076" لعام 1975، وكانت المنطقة حرجية وبادية جرداء،

مشيراً إلى أن المؤسسة العامة للإسكان ميّزت نفسها عن بقية الوزارات بمنح بدل عيني إضافي بنسبة 10% من المساحة المستملكة بحد أقصى ستة دونمات، كأمتار طابقية.

وبيّن أن باب الدبل العيني فُتح من 1997 إلى 2008 (زمن النظام السابق)، وتم استقبال 3905 طلبات عولج منها 730، وسيتم فتح الباب مجدداً ضمن استراتيجية رد المظالم، وفقاً للدبل.

وزارة الإسكان
تعتذر عن عدم الرد

توجهت عنب بلدي بـعدة أسئلة لوزارة الأشغال العامة والإسكان السورية حول الأساس القانوني في مسألة الأراضي المستملكة، ومعايير تقدير التعويض والنوع، وحقوق أصحاب الأراضي، لكن المكتوب الإعلامي في الوزارة اعتذر عن عدم الإجابة في الوقت الراهن، معللاً السبب بانشغال المؤسسة العامة للإسكان في أكثر من نشاط.



وقفة احتجاجية في مدينة معضمية الشام ريف دمشق ضد قوانين الاستملاك - 11 أيلول 2026 (عنب بلدي/ أحمد سسلمايا)

ليرة واحدة للمتر..

تعويضات تعسفية

لأهالي دمشق وريفها

يطالب أصحاب أراض في مناطق بدمشق وريفها بإعادة النظر في عمليات استملاك تعود إلى عقود سابقة، معتبرين أن التعويضات التي حصلوا عليها لم تكن منصفة، وأن آثار الاستملاك لا تزال تنعكس على قدرتهم على استثمار أراضيهم أو البناء عليها والاستقرار فيها.

وخلال وقفة احتجاجية للتذيد بقانون الاستملاك والمطالبة بإسقاطه، استطاعت عنب بلدي آراء عدد من أصحاب الأراضي، الذين تحدثوا عن خسارة أراضيهم، والتعويضات التي حصلوا عليها، وانعكاس عمليات الاستملاك على الدوم في مناطق أخرى يتراوح بين 25,000 و30,000 ليرة سورية، معتبراً أن آثار الاستملاك تجاوزت خسارة الأراضي، لتشمل منع أصحابها من البناء عليها والحد من قدرة أبنائهم على الاستقرار فيها وإملاك مساكن.

الصوره. 91% من الأراضي تحت الاستملاك في الصورة تبلغ نحو 60,000 هكتار، استملك منها قرابة 51,000 هكتار تعادل نحو 91% من الأراضي، ولم يتبقّ لأصحابها سوى مساحات محدودة. ورغم اعتبار الجهات المعنية أن أصحاب الأراضي حصلوا على تعويضات، يرى العبد الله أنها كانت متدنية جداً مقارنة بقيمة الأراضي، موضحاً أن التعويض الذي حصلوا عليه قبل نحو 50 عاماً لا يعادل عمل سنة واحدة في الأرض. وحول آثار الاستملاك، ذكر العبد الله أنه حرم الأهالي من استثمار أراضيهم الزراعية التي كانت مصدراً للعمل والإنتاج، وأدى إلى ترك مساحات منها جرداء.

وهناك أراض لا يستطيع أصحابها الوصول إليها أو معرفة مصيرها، حيث يطالب سليمان بإنشاء هيئة مستقلة تتولى الفصل من النزاعات بين أصحاب الأراضي والدولة، وصولاً إلى إعادة الأراضي إلى المواطن مصطفى العكش أفاد بأن المؤسسة العامة للإسكان استمكت أراضي الأهالي خلال ثمانينيات القرن الماضي، وأجبرت أصحابها، بحسب قوله،

جهات حكومية عدة، من وزارة الدفاع إلى محافظة دمشق ووزارة الإسكان، من دون معرفة الجهة المسؤولة عن منعهم من الدخول. ووصف مستو هذه الحالات بأنها "وضع يد"، مشيراً إلى أنها تطل، بحسب قوله، مساحات واسعة من أراضي دمر الشرقية والغربية.

وانتقد استخدام بعض الأراضي المستملكة في مشاريع عقارية وتجارية، معتبراً أن الاستملاك يجب أن يرتبط بمنفعة عامة واضحة، مثل إنشاء مستشفى أو طريق، لا بمشاريع استثمارية كالأبراج والمراكز التجارية والفنادق.

وتقدم أصحاب أراضي دمر بشكاوى إلى الجهات ذات صلة، من دون الوصول إلى حل، ما دفعهم إلى تنظيم وقفات احتجاجية للمطالبة بحقوقهم، ومن الجهات التي تم تقديم شكاوى إليها بلدية دمر ومجلس مدينتها ومحافظة دمشق ومجلس الشعب ووزارة الإسكان والقصر الجمهوري.

ويختصر مستو مطالب الأهالي بإيجاد قانون استملاك عادل يوازن بين منفعة الدولة وحقوق أصحاب الأراضي، بحيث يكون الاستملاك مرتبطاً بمنفعة عامة فعلية، وليست وهمية تمتد على عقود من الزمن.

أما علي الصليبي، من دير قانون في وادي بردى، فطالب بمعالجة أوضاع الأراضي التي استمكتها المؤسسة العامة للإسكان، والحصول على حقوق أصحابها، مشيراً إلى أن مساحات كبيرة من الأراضي أخذت مقابل منح أصحابها مساحات محدودة،

يجب أن يكون الاستملاك مرتبطاً بمنفعة عامة واضحة، لا بمشاريع استثمارية.

مهيب مستو أحد المتضررين من قانون الاستملاك في دمر

ويرى مستو أن التعويض يجب أن يُحسب وفق القيمة الفعلية للأرض ووضعية التنظيم وإمكاناتها البنائية والاستثمارية، مقترحاً تشكيل لجان مستقلة لتقييم العقارات، بدل أن تحدث الجهة المستملكة قيمة التعويض وحدها. وقال إن التقييم يجب أن يأخذ في الحسبان قيمة الأرض، وعدد الطوابق التي يمكن إقامتها عليها، وقيمة البناء في المنطقة المحيطة، بما يضمن تعويضاً يتناسب مع قيمة الأرض.

أمايي دمر: "الدفاع" نتعننا من أراضينا من جهتها. قالت حفيدة عيطه، عضو لجنة الأراضي المستملكة ووضع اليد في دمر لعنب بلدي، إن أبرز مطالب المتضررين تتمثل في وقف أي مشاريع على الأراضي المستملكة، وإعادة ملكية العقارات التي لم يُغْنَح عليها أي مشروع

للنفع العام إلى أصحابها. إلى جانب صرف تعويض عادل ومجز عن العقارات التي نُفِذت عليها مشاريع. وبحسب عيطه، لم تُعرض على أصحاب الأراضي تعويضات عند الاستملاك الذي بدأ، وفق قولها، بصورة قسرية منذ عام 1980. قبل أن يبدأ إيداع مبالغ التعويض في الصارف بعد عام 2000.

واعترت أن هذه التعويضات زهيدة، مشيرة إلى أن قيمتها لم تتغير، بحسب قولها، حتى عام 2026.

بدوره، أكد المتحدث باسم أهالي حي دمر الدمشقي، أسامة الجوخدار، لعنب بلدي، أن أبرز مطالب الأهالي تتمثل في إيقاف أي مشاريع على الأراضي المستملكة التي لا تزال موضع نزاعات قانونية، إلى حين البت في ملكيتها ومصيرها.

وبحسب الجوخدار، فإن التعويضات عن الأراضي المستملكة خُددت منذ سبعينيات القرن الماضي، لكن بدأ إيداعها في الصارف مع بداية الألفية، وفق قوله، لم يتلقَ معظم أبناء الحي هذه التعويضات.

واقصرت الحالات التي حصل فيها أصحاب الأراضي على تعويضات على منطقة العقارات الواقعة قرب قصر الشعب، والتابعة عقاريًا لمنطقة المزة.

كما أشار الجوخدار إلى أن أصحاب الأراضي تقدموا في السابق باعتراضات وكتب إلى الجهات المعنية، ولم يتلقوا ردوداً عليها، باستثناء تفاعل محدود من بعض أعضاء مجلس الشعب.

أما الجهات التي استمكت أراضي في دمر، بحسب قوله، فهي تشمل وزارة الإسكان ومحافظة دمشق ووزارة الدفاع. ويقتّر الجوخدار مساحة الأراضي المستملكة أو الموضوعة تحت اليد، بحسب الجهات، ب:

- نحو 9000 دونم لمصلحة محافظة دمشق في دمر الشرقية،

- 2000 دونم موضوعة تحت اليد لمصلحة وزارة الدفاع.

- نحو 6000 دونم في دمر الغربية موضوعة تحت اليد لمصلحة وزارة الدفاع.

- 2000 دونم مستملكة ولم تُغْنَح عليها مشاريع، مرتبطة برئاسة الجمهورية ووزارة الإسكان.

التعويضات زهيدة جدًا. ولذلك لم تحصل معظم عائلات الحي على مستحققاتها.

أسامة الجوخدار المتحدث باسم أهالي حي دمر الدمشقي



وقفة احتجاجية ضد مشروع "أبيات هيلز" بمنطقة قدسيا في ريف دمشق - 26 أيلول 2026 (عنب بلدي/ أحمد سسلمايا)

خليل العبد الله أحد المتضررين من قانون الاستملاك في الصورة

لا قانون يجيز

إعادة الأراضي المستملكة..

أي حلول ممكنة؟

لا وجود لنص صريح في القانون السوري يقول إنه في حال انقضاء المهل القانونية لتحقيق الغاية التي استمُلكت الأراضي من أجلها، يمكن إلغاء الاستملاك أو السماح بالاسترداد التلقائي للأراضي من مالكيها، بحسب المستشار القانوني رجب حسن، الذي اطلع على مطالب المحتجين.

ويعد طرح أراضٍ في دمر وقديسيا ومعظمية الشام من قبل الحكومة لإقامة مشاريع استثمارية أو عقارية جديدة عليها بدلاً من المنفعة العامة الأصلية المحددة في صك الاستملاك، أثير تساؤل: هل يُعتبر ذلك تعدياً ومخالفة لشرعية الاستملاك تجيز إبطال القرار إدارياً أو قضائياً؟

أكد المستشار القانوني رجب حسن، في حديثه لعنب بلدي، أن ذلك يعتبر تعدياً ومخالفة لشرعية الاستملاك، وهناك احتمال أن يأخذ القضاء بهذا الطرح، متوقفاً أن تتذرع المؤسسة الحكومية بأن المشروع البديل يخدم المنفعة العامة أيضاً كما جاء نص صك الاستملاك، ويبقى القضاء هو صاحب القرار النهائي في هذا النزاع.

وأشار إلى حدوث سوابق قانونية من خلال "دعوى أطلت بموجبها قرارات الاستملاك، والأمر يعتمد تماماً على ظروف ومحيط كل حالة على حدة، ولكنه أربف أنه "طالما لم يصدر قانون جديد يلغي أو يستبدل النصوص القديمة، فإن الإجراءات السابقة تُعتبر متوافقة مع التشريعات والقوانين النافذة والسائدة حالياً".

وحول التعويضات وفروق تقييم العقارات بين الماضي والحاضر مع معدلات التضخم المتفاوتة، أوضح القديمة، فإن الإجراءات السابقة تُعتبر متوافقة مع التشريعات والقوانين النافذة والحالات المختلفة بشكل منفصل، وهو

مستشار بالقضاء الإداري: لجئات العامة الحق في التصرف بالعقارات

للإطلاع على فعوى قواعد القانون الإداري وسير الدعاوى المتعلقة بالاستملاك في مجلس الدولة (الهيئة القضائية المستقلة التي تتولى القضاء الإداري في سوريا)، توجهت عنب بلدي إلى أحد المحامين المستشارين العاملين في المحاكم الإدارية لأكثر من 30 عاماً بقضايا الاستملاك (تحفظ على نشر اسمه).

وأكد المحامي المستشار أنه لا يوجد نص قانوني يلزم الإدارة العامة بتنفيذ مشروعها الاستملاكي ضمن مدة محددة، وفقاً للقانون والاجتهادات القضائية، فإنه لا يعتبر تأخر الإدارة في تنفيذ المشروع موجباً لرفع الاستملاك. وأكد المحامي أن نص قانوني يلزم الإدارة العامة بتنفيذ مشروعها الاستملاكي ضمن مدة محددة، وفقاً للقانون والاجتهادات القضائية، فإنه لا يعتبر تأخر الإدارة في تنفيذ المشروع موجباً لرفع الاستملاك. وأكد المحامي أن نص قانوني يلزم الإدارة العامة بتنفيذ مشروعها الاستملاكي ضمن مدة محددة، وفقاً للقانون والاجتهادات القضائية، فإنه لا يعتبر تأخر الإدارة في تنفيذ المشروع موجباً لرفع الاستملاك.

لا شك بأن موقف القضاء السوري في معرض النظر بدعوى الاستملاك يبقى "خجولاً ومفتقداً للجرأة المطلوبة ومخالفاً لقواعد العدالة وإحقاق الحق التي قامت عليها الثورة السورية المباركة"، بحسب تعبير المحامي. ونص الإعلان الدستوري للمرحلة الانتقالية 2025 على بقاء القوانين التي كانت سارية في عهد النظام السابق عدا لإيقاف الأعمال طالما أن العقار مسجل رسمياً باسم مؤسسة الإسكان، بحسب حسن، لكن الجهة القضائية صاحبة الولاية في ذلك هي هيئة العدالة الانتقالية، حيث يمكن الادعاء أمامها على المؤسسة بصفتها نقلت الملكية عن طريق الاستيلاء.

ويصطدم موضوع التعويضات بالفقرة "3" من المادة "25" من قانون الاستملاك، التي أوجبت عند التأخر في إيداع بدل الاستملاك فقط دفع فائدة تعادل 6% من القيمة، وتزاد هذه النسبة إلى 8% بالنسبة للعقارات التي تم وضع اليد عليها بعد خمس سنوات من وضع اليد. كما تنص المادة "33" من القانون ذاته على سقوط حق أصحاب الأرض باقتضاء بدل الاستملاك بالتقادم في حال مرور 15 عاماً لم يتسلموا خلالها قيمة الأرض. وبعد تقدير القيمة الأولية للأرض وأمام لجنة إعادة النظر لا يوجد نص قانوني يتيح لأصحاب الاستحقاق إعادة تقدير القيمة، وأضاف المحامي أنه في حال وجود مستند قانوني كاتفتاء صفة "النفق العام" فإن قيام المالك بقبض الثمن لا يخلق أمامه المجال للمطالبة باستعادة الأرض ولا يمكن التقدم بدعوى لوقف الأعمال على الأراضي المستملكة.

مجلسا الشعب والدولة والتصدى للاستملاك

المحامي المستشار في المحاكم الإدارية اعتبر أن على مجلس الشعب السوري أن يتصدى لموضوع الاستملاك برفع الظلم وجبر الضرر، "إعمالاً لمبادئ الثورة المباركة، التي ما انطلقت جذوتها وانسكبت الدماء وبذلت ملايين الأرواح في سبيل نجاحها، إلا لإحقاق الحق ورفع الظلم ونصرة المظلوم، بحسب تعبيره. وطالب مجلس الدولة بأن يتحرر من الخوف الذي كان سائداً في ظل حكم النظام السابق، وأن يمارس دوره كحارس للعدالة، ورفيق على المشروعية. كما طالب بأن يتطور اجتهاده لرفع الظلم ونصرة المظلومين في تقصي حقيقة توفر النفق العام، ومدى الحاجة الجدية للعقار المستملك، ورفع الاستملاك الذي مضى مدة طويلة على صدوره، دون تنفيذ مشروع النفق العام، أو الاستملاك الذي استهدف غايات تجارية.



أحمد عسيلي

انتشر على وسائل التواصل الاجتماعي خلال الأيام الماضية مقطع فيديو يظهر خلافاً بين أحد المواطنين وعنصر أمني في دمشق، على خلفية الطلب من المواطن إيقاف سيارته للسماح بمرور موكب أحد المسؤولين، وبحسب المقطع، طلب منه أيضاً الانتظار خمس دقائق إضافية بعد مرور الموكب، قبل أن يتطور الخلاف إلى تهديد بالسلاح. لا أريد مناقشة تفاصيل الحادثة أو تحديد المسؤوليات فيها، لعدم امتلاك معلومات كافية عما جرى بين الطرفين، لكن الحادثة نفسها توجهنا نحو سؤال نفسي يتجاوزها بكثير: لماذا

أؤكد المحامي أنه بالنسبة للأراضي التي تم وضع اليد عليها دون صدور مرسوم استملاك أو قرار استيلاء أو أمر عرفي أو دون خضوعها لقانون الإصلاح الزراعي، يمكن لأصحاب المصلحة التقدم بدعوى لاستعادتها بحسب الحال (استرداد حيازة، منع معارضة، طرد غاصب) وفقاً

لظروف كل حالة على حدة. ويصطدم موضوع التعويضات بالفقرة "3" من المادة "25" من قانون الاستملاك، التي أوجبت عند التأخر في إيداع بدل الاستملاك فقط دفع فائدة تعادل 6% من القيمة، وتزاد هذه النسبة إلى 8% بالنسبة للعقارات التي تم وضع اليد عليها بعد خمس سنوات من وضع اليد. كما تنص المادة "33" من القانون ذاته على سقوط حق أصحاب الأرض باقتضاء بدل الاستملاك بالتقادم في حال مرور 15 عاماً لم يتسلموا خلالها قيمة الأرض. وبعد تقدير القيمة الأولية للأرض وأمام لجنة إعادة النظر لا يوجد نص قانوني يتيح لأصحاب الاستحقاق إعادة تقدير القيمة، وأضاف المحامي أنه في حال وجود مستند قانوني كاتفتاء صفة "النفق العام" فإن قيام المالك بقبض الثمن لا يخلق أمامه المجال للمطالبة باستعادة الأرض ولا يمكن التقدم بدعوى لوقف الأعمال على الأراضي المستملكة.

ويصطدم موضوع التعويضات بالفقرة "3" من المادة "25" من قانون الاستملاك، التي أوجبت عند التأخر في إيداع بدل الاستملاك فقط دفع فائدة تعادل 6% من القيمة، وتزاد هذه النسبة إلى 8% بالنسبة للعقارات التي تم وضع اليد عليها بعد خمس سنوات من وضع اليد. كما تنص المادة "33" من القانون ذاته على سقوط حق أصحاب الأرض باقتضاء بدل الاستملاك بالتقادم في حال مرور 15 عاماً لم يتسلموا خلالها قيمة الأرض. وبعد تقدير القيمة الأولية للأرض وأمام لجنة إعادة النظر لا يوجد نص قانوني يتيح لأصحاب الاستحقاق إعادة تقدير القيمة، وأضاف المحامي أنه في حال وجود مستند قانوني كاتفتاء صفة "النفق العام" فإن قيام المالك بقبض الثمن لا يخلق أمامه المجال للمطالبة باستعادة الأرض ولا يمكن التقدم بدعوى لوقف الأعمال على الأراضي المستملكة.

ويصطدم موضوع التعويضات بالفقرة "3" من المادة "25" من قانون الاستملاك، التي أوجبت عند التأخر في إيداع بدل الاستملاك فقط دفع فائدة تعادل 6% من القيمة، وتزاد هذه النسبة إلى 8% بالنسبة للعقارات التي تم وضع اليد عليها بعد خمس سنوات من وضع اليد. كما تنص المادة "33" من القانون ذاته على سقوط حق أصحاب الأرض باقتضاء بدل الاستملاك بالتقادم في حال مرور 15 عاماً لم يتسلموا خلالها قيمة الأرض. وبعد تقدير القيمة الأولية للأرض وأمام لجنة إعادة النظر لا يوجد نص قانوني يتيح لأصحاب الاستحقاق إعادة تقدير القيمة، وأضاف المحامي أنه في حال وجود مستند قانوني كاتفتاء صفة "النفق العام" فإن قيام المالك بقبض الثمن لا يخلق أمامه المجال للمطالبة باستعادة الأرض ولا يمكن التقدم بدعوى لوقف الأعمال على الأراضي المستملكة.

ويصطدم موضوع التعويضات بالفقرة "3" من المادة "25" من قانون الاستملاك، التي أوجبت عند التأخر في إيداع بدل الاستملاك فقط دفع فائدة تعادل 6% من القيمة، وتزاد هذه النسبة إلى 8% بالنسبة للعقارات التي تم وضع اليد عليها بعد خمس سنوات من وضع اليد. كما تنص المادة "33" من القانون ذاته على سقوط حق أصحاب الأرض باقتضاء بدل الاستملاك بالتقادم في حال مرور 15 عاماً لم يتسلموا خلالها قيمة الأرض. وبعد تقدير القيمة الأولية للأرض وأمام لجنة إعادة النظر لا يوجد نص قانوني يتيح لأصحاب الاستحقاق إعادة تقدير القيمة، وأضاف المحامي أنه في حال وجود مستند قانوني كاتفتاء صفة "النفق العام" فإن قيام المالك بقبض الثمن لا يخلق أمامه المجال للمطالبة باستعادة الأرض ولا يمكن التقدم بدعوى لوقف الأعمال على الأراضي المستملكة.

ويصطدم موضوع التعويضات بالفقرة "3" من المادة "25" من قانون الاستملاك، التي أوجبت عند التأخر في إيداع بدل الاستملاك فقط دفع فائدة تعادل 6% من القيمة، وتزاد هذه النسبة إلى 8% بالنسبة للعقارات التي تم وضع اليد عليها بعد خمس سنوات من وضع اليد. كما تنص المادة "33" من القانون ذاته على سقوط حق أصحاب الأرض باقتضاء بدل الاستملاك بالتقادم في حال مرور 15 عاماً لم يتسلموا خلالها قيمة الأرض. وبعد تقدير القيمة الأولية للأرض وأمام لجنة إعادة النظر لا يوجد نص قانوني يتيح لأصحاب الاستحقاق إعادة تقدير القيمة، وأضاف المحامي أنه في حال وجود مستند قانوني كاتفتاء صفة "النفق العام" فإن قيام المالك بقبض الثمن لا يخلق أمامه المجال للمطالبة باستعادة الأرض ولا يمكن التقدم بدعوى لوقف الأعمال على الأراضي المستملكة.

ويصطدم موضوع التعويضات بالفقرة "3" من المادة "25" من قانون الاستملاك، التي أوجبت عند التأخر في إيداع بدل الاستملاك فقط دفع فائدة تعادل 6% من القيمة، وتزاد هذه النسبة إلى 8% بالنسبة للعقارات التي تم وضع اليد عليها بعد خمس سنوات من وضع اليد. كما تنص المادة "33" من القانون ذاته على سقوط حق أصحاب الأرض باقتضاء بدل الاستملاك بالتقادم في حال مرور 15 عاماً لم يتسلموا خلالها قيمة الأرض. وبعد تقدير القيمة الأولية للأرض وأمام لجنة إعادة النظر لا يوجد نص قانوني يتيح لأصحاب الاستحقاق إعادة تقدير القيمة، وأضاف المحامي أنه في حال وجود مستند قانوني كاتفتاء صفة "النفق العام" فإن قيام المالك بقبض الثمن لا يخلق أمامه المجال للمطالبة باستعادة الأرض ولا يمكن التقدم بدعوى لوقف الأعمال على الأراضي المستملكة.

ويصطدم موضوع التعويضات بالفقرة "3" من المادة "25" من قانون الاستملاك، التي أوجبت عند التأخر في إيداع بدل الاستملاك فقط دفع فائدة تعادل 6% من القيمة، وتزاد هذه النسبة إلى 8% بالنسبة للعقارات التي تم وضع اليد عليها بعد خمس سنوات من وضع اليد. كما تنص المادة "33" من القانون ذاته على سقوط حق أصحاب الأرض باقتضاء بدل الاستملاك بالتقادم في حال مرور 15 عاماً لم يتسلموا خلالها قيمة الأرض. وبعد تقدير القيمة الأولية للأرض وأمام لجنة إعادة النظر لا يوجد نص قانوني يتيح لأصحاب الاستحقاق إعادة تقدير القيمة، وأضاف المحامي أنه في حال وجود مستند قانوني كاتفتاء صفة "النفق العام" فإن قيام المالك بقبض الثمن لا يخلق أمامه المجال للمطالبة باستعادة الأرض ولا يمكن التقدم بدعوى لوقف الأعمال على الأراضي المستملكة.

ويصطدم موضوع التعويضات بالفقرة "3" من المادة "25" من قانون الاستملاك، التي أوجبت عند التأخر في إيداع بدل الاستملاك فقط دفع فائدة تعادل 6% من القيمة، وتزاد هذه النسبة إلى 8% بالنسبة للعقارات التي تم وضع اليد عليها بعد خمس سنوات من وضع اليد. كما تنص المادة "33" من القانون ذاته على سقوط حق أصحاب الأرض باقتضاء بدل الاستملاك بالتقادم في حال مرور 15 عاماً لم يتسلموا خلالها قيمة الأرض. وبعد تقدير القيمة الأولية للأرض وأمام لجنة إعادة النظر لا يوجد نص قانوني يتيح لأصحاب الاستحقاق إعادة تقدير القيمة، وأضاف المحامي أنه في حال وجود مستند قانوني كاتفتاء صفة "النفق العام" فإن قيام المالك بقبض الثمن لا يخلق أمامه المجال للمطالبة باستعادة الأرض ولا يمكن التقدم بدعوى لوقف الأعمال على الأراضي المستملكة.

ويصطدم موضوع التعويضات بالفقرة "3" من المادة "25" من قانون الاستملاك، التي أوجبت عند التأخر في إيداع بدل الاستملاك فقط دفع فائدة تعادل 6% من القيمة، وتزاد هذه النسبة إلى 8% بالنسبة للعقارات التي تم وضع اليد عليها بعد خمس سنوات من وضع اليد. كما تنص المادة "33" من القانون ذاته على سقوط حق أصحاب الأرض باقتضاء بدل الاستملاك بالتقادم في حال مرور 15 عاماً لم يتسلموا خلالها قيمة الأرض. وبعد تقدير القيمة الأولية للأرض وأمام لجنة إعادة النظر لا يوجد نص قانوني يتيح لأصحاب الاستحقاق إعادة تقدير القيمة، وأضاف المحامي أنه في حال وجود مستند قانوني كاتفتاء صفة "النفق العام" فإن قيام المالك بقبض الثمن لا يخلق أمامه المجال للمطالبة باستعادة الأرض ولا يمكن التقدم بدعوى لوقف الأعمال على الأراضي المستملكة.

ويصطدم موضوع التعويضات بالفقرة "3" من المادة "25" من قانون الاستملاك، التي أوجبت عند التأخر في إيداع بدل الاستملاك فقط دفع فائدة تعادل 6% من القيمة، وتزاد هذه النسبة إلى 8% بالنسبة للعقارات التي تم وضع اليد عليها بعد خمس سنوات من وضع اليد. كما تنص المادة "33" من القانون ذاته على سقوط حق أصحاب الأرض باقتضاء بدل الاستملاك بالتقادم في حال مرور 15 عاماً لم يتسلموا خلالها قيمة الأرض. وبعد تقدير القيمة الأولية للأرض وأمام لجنة إعادة النظر لا يوجد نص قانوني يتيح لأصحاب الاستحقاق إعادة تقدير القيمة، وأضاف المحامي أنه في حال وجود مستند قانوني كاتفتاء صفة "النفق العام" فإن قيام المالك بقبض الثمن لا يخلق أمامه المجال للمطالبة باستعادة الأرض ولا يمكن التقدم بدعوى لوقف الأعمال على الأراضي المستملكة.

ويصطدم موضوع التعويضات بالفقرة "3" من المادة "25" من قانون الاستملاك، التي أوجبت عند التأخر في إيداع بدل الاستملاك فقط دفع فائدة تعادل 6% من القيمة، وتزاد هذه النسبة إلى 8% بالنسبة للعقارات التي تم وضع اليد عليها بعد خمس سنوات من وضع اليد. كما تنص المادة "33" من القانون ذاته على سقوط حق أصحاب الأرض باقتضاء بدل الاستملاك بالتقادم في حال مرور 15 عاماً لم يتسلموا خلالها قيمة الأرض. وبعد تقدير القيمة الأولية للأرض وأمام لجنة إعادة النظر لا يوجد نص قانوني يتيح لأصحاب الاستحقاق إعادة تقدير القيمة، وأضاف المحامي أنه في حال وجود مستند قانوني كاتفتاء صفة "النفق العام" فإن قيام المالك بقبض الثمن لا يخلق أمامه المجال للمطالبة باستعادة الأرض ولا يمكن التقدم بدعوى لوقف الأعمال على الأراضي المستملكة.

ويصطدم موضوع التعويضات بالفقرة "3" من المادة "25" من قانون الاستملاك، التي أوجبت عند التأخر في إيداع بدل الاستملاك فقط دفع فائدة تعادل 6% من القيمة، وتزاد هذه النسبة إلى 8% بالنسبة للعقارات التي تم وضع اليد عليها بعد خمس سنوات من وضع اليد. كما تنص المادة "33" من القانون ذاته على سقوط حق أصحاب الأرض باقتضاء بدل الاستملاك بالتقادم في حال مرور 15 عاماً لم يتسلموا خلالها قيمة الأرض. وبعد تقدير القيمة الأولية للأرض وأمام لجنة إعادة النظر لا يوجد نص قانوني يتيح لأصحاب الاستحقاق إعادة تقدير القيمة، وأضاف المحامي أنه في حال وجود مستند قانوني كاتفتاء صفة "النفق العام" فإن قيام المالك بقبض الثمن لا يخلق أمامه المجال للمطالبة باستعادة الأرض ولا يمكن التقدم بدعوى لوقف الأعمال على الأراضي المستملكة.

ويصطدم موضوع التعويضات بالفقرة "3" من المادة "25" من قانون الاستملاك، التي أوجبت عند التأخر في إيداع بدل الاستملاك فقط دفع فائدة تعادل 6% من القيمة، وتزاد هذه النسبة إلى 8% بالنسبة للعقارات التي تم وضع اليد عليها بعد خمس سنوات من وضع اليد. كما تنص المادة "33" من القانون ذاته على سقوط حق أصحاب الأرض باقتضاء بدل الاستملاك بالتقادم في حال مرور 15 عاماً لم يتسلموا خلالها قيمة الأرض. وبعد تقدير القيمة الأولية للأرض وأمام لجنة إعادة النظر لا يوجد نص قانوني يتيح لأصحاب الاستحقاق إعادة تقدير القيمة، وأضاف المحامي أنه في حال وجود مستند قانوني كاتفتاء صفة "النفق العام" فإن قيام المالك بقبض الثمن لا يخلق أمامه المجال للمطالبة باستعادة الأرض ولا يمكن التقدم بدعوى لوقف الأعمال على الأراضي المستملكة.

ويصطدم موضوع التعويضات بالفقرة "3" من المادة "25" من قانون الاستملاك، التي أوجبت عند التأخر في إيداع بدل الاستملاك فقط دفع فائدة تعادل 6% من القيمة، وتزاد هذه النسبة إلى 8% بالنسبة للعقارات التي تم وضع اليد عليها بعد خمس سنوات من وضع اليد. كما تنص المادة "33" من القانون ذاته على سقوط حق أصحاب الأرض باقتضاء بدل الاستملاك بالتقادم في حال مرور 15 عاماً لم يتسلموا خلالها قيمة الأرض. وبعد تقدير القيمة الأولية للأرض وأمام لجنة إعادة النظر لا يوجد نص قانوني يتيح لأصحاب الاستحقاق إعادة تقدير القيمة، وأضاف المحامي أنه في حال وجود مستند قانوني كاتفتاء صفة "النفق العام" فإن قيام المالك بقبض الثمن لا يخلق أمامه المجال للمطالبة باستعادة الأرض ولا يمكن التقدم بدعوى لوقف الأعمال على الأراضي المستملكة.

ويصطدم موضوع التعويضات بالفقرة "3" من المادة "25" من قانون الاستملاك، التي أوجبت عند التأخر في إيداع بدل الاستملاك فقط دفع فائدة تعادل 6% من القيمة، وتزاد هذه النسبة إلى 8% بالنسبة للعقارات التي تم وضع اليد عليها بعد خمس سنوات من وضع اليد. كما تنص المادة "33" من القانون ذاته على سقوط حق أصحاب الأرض باقتضاء بدل الاستملاك بالتقادم في حال مرور 15 عاماً لم يتسلموا خلالها قيمة الأرض. وبعد تقدير القيمة الأولية للأرض وأمام لجنة إعادة النظر لا يوجد نص قانوني يتيح لأصحاب الاستحقاق إعادة تقدير القيمة، وأضاف المحامي أنه في حال وجود مستند قانوني كاتفتاء صفة "النفق العام" فإن قيام المالك بقبض الثمن لا يخلق أمامه المجال للمطالبة باستعادة الأرض ولا يمكن التقدم بدعوى لوقف الأعمال على الأراضي المستملكة.

لنتوقف عن حمل حقائب المسؤولين

ينبغي أن تتوقف السيارات أصلاً كي يمر مسؤول؟ ومن أخير المسؤول أن وقته أكثر قيمة من وقت الطبيب المتوجه إلى عمله، أو العامل العائد إلى منزله، أو المواطن الذي ينتظر في سيارة أجرة؟ أما صدقنا أن بعض الشخصيات تحتاج إلى إجراءات أمنية خاصة، وأن تقدير المخاطر مسألة جدية لا يمكن تجاهلها، لكن ثمة فرقاً كبيراً

جداً بين الحماية الضرورية، وبين تحويل مرور المسؤول إلى مناسبة لإعلان أهميته. في سوريا، كما في عدد من المجتمعات التي ارتبطت فيها السلطة بالامتيازات الشخصية، لا يبدو المنصب مجرد وظيفة عامة، إنه صورة اجتماعية متكاملة: سيارة فاخرة، ومراقبون (يفضل دوماً أن يكونوا بلباس رسمي، ونظارات شمسية حتى في الشتاء)، وشخص يفتح الباب، وآخر يحمل الحقية، وأشخاص يقفون عند الدخول، وطريق يُخلَى عند المرور، كل هذه التفاصيل تصنع ما يمكن تسميته "هالة المسؤول".

هنا، المراسم لم تعد مجرد تفاصيل بروتوكولية، بل أدوات لإنتاج المكانة وإظهارها، أو التفاخر برأس المال الرمزي (le capital symbolique). بحسب تعبير عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو، فالذي يحتاج إلى خمسة أشخاص لمرافقته يبدو، في موكب أحد المسؤولين، أكثر أهمية من مسؤول يصل وحده ويحمل حقبيته بيده. المشكلة أيضاً، أن المسألة لا تتوقف عند نظرة الآخرين، فهذه الهالة تتحول بألية التماهي لتصبح جزءاً من الصورة التي يحملها المسؤول عن نفسه، فالإنسان لا يبني صورته عن ذاته بمعزل عن نظرات الآخرين واعتراضهم بها، وقد

يتحول المنصب في مخيلة بعض الطامحين إليه من وسيلة لتحقيق مشروع سياسي أو إداري إلى وعد بصورة مثالية للذات: أن يصبح الشخص الذي ينتظره الآخرون، ويفتحون له الأبواب، ويتوقفون عند مروره. بعبارة أخرى، قد لا يكون الحلم هو ممارسة السلطة بقدر ما هو الاستمتاع بمظاهرها. ليس المقصود هنا تفسير دوافع جميع المسؤولين، أو افتراض أنهم يتشابهون نفسياً، فنحن ندرك تماماً أن التشابه هذا غير موجود أصلاً، هنا فقط أحول شرح الكيفية التي تستطيع بها ثقافة اجتماعية أن تجعل الامتيازات المحيطة بالمنصب أكثر جاذبية من المسؤوليات التي يفرضها.

فحين يحمل موظف حقبة مسؤول لا يحتاج إلى من يحملها له، أو يقف عشرات الأشخاص لاستقباله في زيارة عادية، لا يجري فقط تكريم فرد، بل إعادة إنتاج تصور قديم للسلطة، تصبح فيه قيمة الإنسان مرتبطة بمقدار ما يستطيع أن يجعل الآخرين يغلطونه من أجله.

والسؤال الأهم هنا: كيف يمكن تفكيك هذه الهالة؟ بالتأكيد هناك عدة طرق، أنا أيضاً لا أملك جواباً واحداً، لكني سأقترح هنا تجربة ربما تكون مفيدة، وهي بمثابة أدينا كمجتمع: أتحدث عن تحويلها إلى كوميديا. هناك مخصصون نفسيون كثر تحدثوا سابقاً عن الوظيفة الاجتماعية للضحك، وكيف يمكن أن يكشف الجانب الألي والمتصلب في السلوك الإنساني، فالسلوك الذي يبدو مهيباً حين نظر إليه بجدية قد يصبح مضحكاً بمجرد أن تكشف طابعه المصطنع، وأسهل هذا الكشف في حالتنا.

وتجد الإشارة إلى أن خبراء مستقلين في الأمم المتحدة دعوا، في 2 من أيلول 2026، الحكومة السورية ومجلس الشعب إلى تعليق القوانين والمراسيم المتعلقة بنزع الملكية الصادرة في عهد النظام السابق ومراجعتها، وقالوا إن المرسوم "66" والقانون "10"

خدما أقلية ثرية على حساب أسر متوسطة ومحدودة الدخل. ولاحظوا أن المادة "48" من الإعلان الدستوري تنص على إلغاء القوانين الاستثنائية المخصرة بالشعب وتتعارض مع حقوق الإنسان، غير أن الحكومة الانتقالية لم تصدر قائمة بهذه القوانين، فبقيت سارية عملياً.

ثلاث آليات للإحلال الطبقي تستند كل من إزاحة الملكية وإزاحة الحيازة إلى القانون رقم "23" لعام 2015، فالأولى تقوم على منح الوحدات الإدارية حق الاقتطاع المجاني المذكور آنفاً، وما يُقتطع لا يذهب إلى الطرق والحدائق فقط، بل يشمل أيضاً "مقاسم الخدمات الخاصة" التي يعرفها القانون بأنها ثُباع للقطاع الخاص ويشيها بنفسه. وإذا زادت المساحة المقتطعة على السب المحددة، تدفع الجهة الإدارية ثمن الزيادة وحدها وفق القيمة التي تقدرها لجنة التقييم البدائي. وكانت محكمة القضاء الإداري قد حصرت دورها بالنظر في تناسب التعويض مع المساحة الزائدة، مبررة ذلك أن الاقتطاع الزائد ضروري لتنفيذ مشروع، دون أن تحدد معنى الضروري، كما أشار "The Syria Report"، وعليه، فالاعتراض ممكن على قيمة التعويض، لا على أخذ الأرض. وتستند الثانية إلى المادة الثالثة من القانون نفسه، التي تخير الجهة الإدارية، في مناطق المخالفات القائمة ضمن الخطط التنفيذية المصقة، بين تطبيق أحكام هذا القانون عليها أو قانون التطوير والاستثمار العقاري رقم "15" لعام 2008 أو قانون الاستملاك النافذ. ويُحصر حق من بنوا على أملاك عامة أو خاصة، أو اشتروا منها، بأخذ أنفاس أبيئتهم فقط، وقد أشار الدكتور ماهر لغاح إلى أن ذلك يتم دون مراعاة لظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، وأن القانون يطبق

تخلوا مثلاً مسؤولاً يصل إلى اجتماع بسيارة ضخمة، فينزل أحد المرافقين ليفتح له الباب، ويسارع آخر لحمل حقبيته الصغيرة، بينما ينتظر ثالث ليقوده إلى غرفة لا تبع سوى خطوات، ألا ترون أنه مشهد يمكن تحويله بسهولة إلى مقطع كوميدى بدلاً من اعتباره دليلاً على الأهمية؟

أؤكد أنني هنا لا أقصد السخرية من الشخص أو المسؤول، ولا تحويل وسائل التواصل إلى فضاء للتشهير والإهانات، بل السخرية من السلوك نفسه، من المبالغة في التشريفات، ومن الطقوس التي تجعل الموظف العام يبدو وكأنه شخصية فوق العادة. يمكن للصورة الساخرة، أو الرسم الكاريكاتيري، أو التعليق الذكي، أن يطرَح سؤالاً لا تطرحه أحياناً عشرات المقالات الجادة: ما المضحك في أن يحتاج إنسان إلى كل هؤلاء كي يدخل غرفة؟ والسخرية لا تحل محل القانون أو المسألة، لكنها قد تساعد في تغيير نظرتنا إلى ما اعتدنا اعتباره طبيعياً.

السلطة تحتاج إلى مؤسسات تحدد صلاحياتها، وإلى قوانين تمنع تجاوزاتها، لكنها تستمد جزءاً من هالتها أيضاً من الطريقة التي ننظر بها إليها، وما دام الموكب الكبير يثير الإعجاب، سيبقى امتلاكه حلماً لدى البعض، وكى نحطم هذا الرابط، علينا أن نسبدل بالإعجاب الاستهزاء، فنقول الحلقة تلقائياً مع الزمن. المسؤول الذي يخشى أن يفقد هيئته إذا حمل حقبيته بنفسه، ربما لم يفهم بعد معنى الوظيفة العامة.

على المناطق المدمرة والسليمة والنظامية ومناطق المخالفات على حد سواء، بناء على رغبة الوحدات الإدارية ومصالحتها من تبرير يُذكر، ولاحظ أيضاً غياب ممثلي مالكي العقارات في بعض اللجان الإجرائية المعنية بتنفيذ القانون.

ويضيف القانون قيلاً آخر في المادة رقم "15"، التي تنص في الفقرات الداخلية بالبنطقة التنظيمية على منع إجراء معاملات الإفراز والتوحيد ومنح الترخيص بالبناء إلى حين انتهاء أعمال التنظيم، وهو النص الذي حرم أهالي جوبر من التراخيص لإعادة بناء بيوتهم بأنفسهم.

والآلية الثالثة هي إزاحة المنفعة العامة، أي خصخصة القضاء العام، ومثالها الأبرز مشروع "ذا بومنت دمشق" الذي وقعته وزارة السياحة مع شركة "إزدهار القابضة" في 7 من نيسان الماضي، بقيمة تتراوح بين 250 و300 مليون دولار، وبشراكة مدتها 50 عاماً قابلة للتמיד. ويضم المشروع برجاً فندقياً من فئة خمسة نجوم، وبرجاً سكنياً فاخراً تبلغ مساحة الشقة الواحدة فيه 570 متراً مربعاً، ويضم مركز أعمال، ومركزاً تجارياً "عالمياً" ويقع على واجهة مائية بمحاذاة نهر "بردي"، وتصفه جمعية "سوريون من أجل التراث العمراني" بأنه "يضيف بالمثل الشريان الحيواني لدمشق ولحيطتها التاريخي الحيوي والمستدام"، وتعدده مؤشراً على "غياب الحد الأدنى من السياسات الحكومية الاستثمارية المبنية على التفكير الاستراتيجي المتكامل". وبهذه الآليات تصير إعادة الإعمار إحلالاً طبقياً، يسنده إحلال معياري، يُقَمِّم الجديد بوصفه معرياً وأمثاً وقابلاً للاستثمار، مقابل قديم عشوائي وغير آمن. وهي لغة تضمر فرراً للسكان بين من يستحق العيش في مدينة المستقبل ومن يطرَح منها. ويعمل هذا الإحلال على الزمن الحاضر ومرحلة انتظار، يُحتمل فيها التأجيل، ومنع ترخيص، وانتظار في خيمة، ومن لا يستطيع الانتظار يخرج من المعادلة، وعليه فإن السؤال الذي يجب أن يطرَح هو من سيسكن ما يعاد بناؤه، وأين سيذهب من كان يسكن قبله، كي لا يحكم رأس المال وحده من يسكن المدينة.



وقف احتجاجية ضد مشروع "آليات هجر" بمنطقة قدسيا في ريف دمشق، 26 - أيلول 2026 (عنب بلدي/ أحمد مسلمان)

"الميكرو دراما"..

مسار مواز يختبر مستقبل الدراما السورية



مشهد من مسلسل "بيت الأحلام" الذي ينتمي إلى نوع "الميكرو دراما" - 20 شباط 2026 (فيديو: الإنتاج الفني/توتوبيا)

عنب بلدي - أمير حقوق

لم تعد "الميكرو دراما" تجربة هامشية في المشهد الدرامي السوري، بعدما اكتسبت حضوراً أوضح خلال موسم رمضان 2026، مع عرض أربعة أعمال هي "ابن الحارة" و"بيت نجيب" و"بيت الأحلام" و"صراع الملكة والنتقم"، إلى جانب سلسلة "قتال شوارع" التي اعتمدت دورها على الحلقات القصيرة جداً. ويقوم هذا النمط على تقديم حكايات مكثفة ضمن حلقات لا تتجاوز بضعة دقائق، بإيقاع سريع يتناسب مع المشاهد عبر المنصات الرقمية.

وبعد التجربة الرمضانية، يعود النمط إلى الواجهة مع بدء التحضير لسلسلة "ملف 711"، الذي يخوض فيه المخرج صفوان نعمو تجربة "الميكرو دراما" عبر 30 حلقة مدّة كل منها دقيقتان، ضمن أحداث تتناول الجريمة الإلكترونية. وتطرّح عودة هذا النمط أسئلة تتجاوز شكل العمل ومدته؛ هل بدأت "الميكرو دراما" تشكل مساراً جديداً داخل الدراما السورية، أم أنها استجابة لتحولات المشاهد والنصّات؟ وهل يمكن أن تغيّر طريقة كتابة الدراما وصنعها وتلقاها؟

بين التكلفة والوصول

يرى الكاتب والناقد الفني جورج درويش أن انتشار "الميكرو دراما" يأتي في سياق تغيرات أوسع بطريقة إنتاج المحتوى ومشاهدته، مشيراً إلى أن انتشار الهواتف الذكية ومنصات

لأول مرة منذ 16 عامًا

"بعد أمس" يجمع

مكسريم وسلالة

يجمع مسلسل "بعد أمس" الفنانين السوريين مكسيم خليل وسلالة سمعرا، بعد أكثر من 16 عاماً على آخر عمل مشترك لهما. المسلسل يأتي ضمن الموسم الرمضاني 2027، وهو دراما سورية من تأليف لبنى الحداد وعلاء الدين العام، وإخراج سيف الدين سبيعي، وإنتاج شركتي "ميتافورا" و"إيليا الدولية"، ويتألف من 30 حلقة.

أربعة إذوة وبحث في الماضي

الماضي إلى الحاضر، وتبدأ الشخصيات تدور أحداث "بعد أمس" في سوريا بعد سقوط النظام السابق، وتطلّق من حكاية عاطلية تتمحور حول أربعة إخوة، إذ يخرج ثلاثة منهم في رحلة للبحث عن شقيقهم الرابع الذي اختفى خلال عهد النظام السابق. ولا تتوقّف الرحلة عند محاولة العثور على الشقيق الغائب، إذ تقود عملية البحث إلى فتح ملفات قديمة وكشف أسرار عاطلية، فيما تعود وقائع من

حكاية ما بعد سقوط النظام

يحمل اختيار المرحلة التي تجري فيها أحداث "بعد أمس" أهمية خاصة في تركيبة العمل، إذ لا يتناول سوريا في مرحلة ما قبل سقوط النظام، وإنما يبدأ من مرحلة تالية له. وتضع الحكاية شخصياتها أمام سؤال: ما الذي بقي من الماضي داخل حياة السوريين بعد تغير الواقع السياسي؟ لكن من خلال قصة عائلة تبحث عن أحد أقرابها.

لقاء بعد 16 عامًا

اجتماع مكسيم خليل وسلالة معمار مجدداً يعود إلى الذاكرة سلسلة من الأعمال التي طُهرًا فيها مملاً، بينها "شركاء يتقاسمون الحرب" و"يوم ممطر آخر" و"زمن العار" خلال عامي 2008 و2009، قبل أن يجتمعا للمرة الأخيرة في "فخت شرقي" عام 2010، بإخراج رشاد شربتجي. وفي "فخت شرقي"، أدت معمار شخصية "غريتا"، بينما لعب خليل دور "طارق"، ضمن عمل اجتماعي تناول مجموعة من الشخصيات وعلاقاتها استكمال التحضير واختيار بقاء المشاركين ومواقع التصوير.

المركزة التي تصل إلى فكرتها بسرعة، في انعكاس لإيقاع الحياة اليومية المتسارع، لكن ذلك لا يعني رفضاً مطلقاً للأعمال الطويلة، مشيراً إلى استمرار وجود جمهور للدراما التاريخية والاجتماعية. أما عامر فيرى أن الجمهور بات يفضي وقتاً أقل في المشاهدة مع بدائل أكثر، وبالتالي تغيرت شروط جذبها، لكنه يتفق مع درويش في أن الجمهور ما زال لديه اهتمام بالحكايات الطويلة، وما تغير هو إيقاع تلقاها. وبحسب عامر يمكن المشاهد أن يتابع مسلسلاً من 30 حلقة إذا وجد فيه شخصيات وصراعاً وحكاية تستحق المتابعة، لكنه لم يعد مستعداً لتحمل المشو.

وهذا يعني أن "الميكرو دراما" تكشف أن الجمهور لا يرفض الزمن الطويل، وإنما يرفض الزمن الدرامي المهدور.

عامر - ناقد فني

التكثيف مقابل الاختزال

تفرض "الميكرو دراما" شروطاً مختلفة على الكتابة وبناء الشخصيات والإخراج، إذ تصبح الحكاية مطابقة لتقديم الحدث والصراع بسرعة مع الحفاظ على قدرتها على جذب المشاهد. ويرى درويش أن هذا النمط سيُدفع نحو استخدام "الخطاف-الهوك" في بداية كل مقطع، وبناء حكايات تعتمد على المفاجأة والذروة السريعة، مع إخراج أكثر اعتماداً على الحركة وسرعة الحلقات وصراع أكثر مباشرة. لكنه حذر من أن يؤدي الاختزال إلى تسطيح الشخصيات والحكايات، معتبراً أن الوقت القصير قد لا يسمح دائماً بتقديم تعقيد النفس البشرية وعمقها، فيما يمكن استثمار الشكل بطريقة صحيحة لإنتاج لغة سردية جديدة ومكثفة.

وشدد عامر على ضرورة التمييز بين "التكثيف" و"الاختزال"، فالتكثيف يعني قول الكثير بأدوات قليلة، بينما يعني الاختزال حذف عناصر ضرورية بحجة السرعة. وإذا غاب هذا الفارق، فقد تظهر شخصيات نمطية وصراعات مبسطة تعتمد على المفاجأة أكثر من البناء. ونه من تحول حواريات النصّات إلى ما يشبه "كاتباً خفياً" للعمل، بحيث يصبح النص مصمماً لا يجذب المشاهد ويحقق الانتشار، بدل بناء الحكاية الدرامية.

مستقبل مواز للدراما التقليدية مع استمرار ظهور مشاريع جديدة، بينها "ملف 711"، تبدو "الميكرو دراما" مرشحة لاختبار حضورها خارج موسم رمضان، لكن الناقدين عامر ودرويش لا يريان أن مستقبلها يرتبط بالبناء الدراما الطويلة. ويعتقد درويش أنها ستثبت نفسها كمسار مواز ومستقل، تكون النصّات الرقمية مجاله الأساسي، بينما تحتفظ الدراما التقليدية بموقعها في الأعمال الكبرى والموسمية.

عامر - ناقد فني

ستثبت "الميكرو دراما" نفسها كمسار مواز ومستقل، تكون النصّات الرقمية مجاله الأساسي، بينما تحتفظ الدراما التقليدية بموقعها.

جورج درويش - كاتب وناقد فني

ويتوقع عامر أن تظهر خريطة متعددة الأشكال، تضم الدراما الطويلة والمتوسطة و"الميكرو دراما"، وربما أشكال هجينة جديدة. وقد لا يكون السؤال مستقيماً، أي المتضمنين سيبقى؟ بل كيف تستعاضى الأشكال الدرامية المختلفة، وما إذا كان صناع "الميكرو دراما" سيتمكنون من تحويل قصر الزمن من قيد إيجابي إلى لغة سردية جديدة ومكثفة.

وكان من المفترض أن تعود الشراكة بينهما في "مطيح المدينة"، الذي كان مقرراً ضمن موسم رمضان 2026، إذ كان مكسيم خليل من أبرز المشاركين في العمل، بينما اعتذرت سلالة معمار عن المشروع قبل التصوير. وأوضحت المخرجة رشاد شربتجي لاحقاً أن اعتذار معمار ارتبط بظروف



الفنانان السوريان مكسيم خليل وسلالة معمار (الرجل على يمين)

أطفال متتهمون وآخرون ضحايا..

أي دور للأسرة؟



عنب بلدي - شعبان شامي

لم تعد جدران غرفته الصغيرة ملاذه الأمن كما كانت في السابق، فبالنسبة إلى ميلاد (14 عاماً)، باتت تلك الجدران تضيق عليه لتحول إلى امتداد لكابوس لا ينتهي. بدأ الأمر بضحكات مكتومة ونظرات ساخرة واجهها في ساحة المدرسة، بعد تعرّضه للعفو خلال مباراة كرة القدم في ساعة الرياضة، لكن الأذى لم يقف عند جرس نهاية الحصّة، وفق ما قاله لعنب بلدي.

عند وجود خطر، يجب أن يكون قراراً تشاركياً مع الأسرة، كما قاله عامر. وفيما يتعلق بالأسرة، أكد عامر أن دورها لا يقتصر على توفير الحماية، بل على تعزيزها. وقال: "الأسرة يجب أن تكون جزءاً من الحل، وليس فقط مصدر للضغط".

تواجه الكثير من الأسر صدمة عند اكتشاف أن طفلهم ليس ضحية للتنمر، بل هو الجاني، وهو ما يضع والديهم أمام تحدّ تربوي معقد يتطلب توازناً بين الحزم والاحتواء لمعالجة المشكلة من جذورها دون إلحاق أذى نفسي بالطفل. وتنازح ردود الفعل، بحسب الاستشارة، بين الإنكار التام ورفض تصديق الواقع تحت ذريعة "ابني مستحيل يعمل هيك"، أو الاندفاع نحو وصم الطفل بعبارات قاسية، معتبرين أن كلا الأسلوبين غير مفيد في تكوين السلوك. كما شددت على ضرورة الحزم في رفض هذا السلوك بوضوح دون تحويله إلى هوية ملصقة بالطفل، داعية أولياء الأمور إلى توجيه رسالة مباشرة لابن مفادها: "ما فعلته مؤذٍ وغير مقبول، وستعامل معه"، وذلك لفصل الفعل عن شخصية الطفل.

وفي إطار البحث عن الحلول، أظهرت أهمية التفصي عن الدوافع الخفية والوظيفة النفسية أو الاجتماعية التي يؤيدها هذا السلوك، إذ تساءلت عما إذا كان الطفل يبحث من خلاله عن مكانة اجتماعية، أو يقلد مجموعة من أقرانه، أم أنه يعاني في الأصل صعوبة في تنظيم الغضب. كما أن الاحتمالات قد تمتد لتشمل تعرض الطفل لنفسه للتنمر، أو افتقاره إلى التعاطف والمهارات الاجتماعية الأساسية. وطرحت استشارة علم النفس الأسري وصولاً إلى مؤشرات رقمية كالنور من الهاتف وحذف الحسابات.

وفيما يتعلق بسحب الهاتف كوسيلة حماية، قالت العرنوس إن هذا الإجراء لا ينبغي أن يكون تلقائياً، لأن معاقبة الطفل بحرمانه من جهازه فور اعترافه قد يدفعه مستقبلاً إلى إخفاء المشكلات تجنباً للعقوبة. وأردفت أن تعديل إعدادات الخصوصية، أو تقنين الاستخدام، أو حتى إيقاف الهاتف مؤقتاً

الاحتواء واستعادة الأمان النفسي والرقمي وحول التعامل مع الضحية، حددت العرنوس مساراً علاجياً يستهدف احتواء الطفل المتنمر عليه واستعادة أمانه النفسي عبر ست مراحل متسلسلة، تبدأ بالاستماع الكامل للطفل وبعده

رغم "الدابت" والرياضة

كيف يعرقل نقص الفيتامينات الأبيض وخسارة الوزن؟

يواجه كثيرون رحلة شاقة ومعقدة مع إنقاص الوزن، فوغم الالتزام بحمية غذائية صارمة وممارسة الرياضة، يظل مؤشر الوزن ثابتاً في مكانه.

وأمام هذا الإحباط، يبرز تساؤل طبي وعلمي: هل يمكن أن يكون سبب بطء نزول الوزن نقص أحد الفيتامينات في الجسم؟

في حديث إلى عنب بلدي، قالت اختصاصية التغذية العلاجية الدكتورة نور قهوجي، إن هذا الأمر وارد أحياناً، لكن ليس لأن الفيتامين يحد ذاته يحرق الدهون. وعزت قهوجي السبب في ذلك إلى أن الجسم يحتاج لمصنوعة متكاملة من الفيتامينات حتى يعمل المثقل الغذائي بكفاءة، وعندما يحدث نقص واضح فيها، تتأثر مستويات الطاقة، وظائف الغدة الدرقية، واستقلاب الكربوهيدرات والدهون، فضلاً عن صحة العضلات والأعصاب. وبناء على ذلك، أشارت إلى أن تعويض هذا النقص يدعم رحلة إنقاص الوزن بفاعلية، ورفع مستويات الفيتامينات فوق حدّها الطبيعي لا يضمن نزولاً أسرع للوزن، بل قد تؤدي الجرعات العالية من بعضها إلى آثار جانبية أو مخاطر صحية.

كيف تدبر عائلة "B" وظائف الجسم؟

بحسب الاختصاصية، فإن أبرز العناصر التي تستحق الانتباه في هذا السياق هي مجموعة فيتامينات "B"، إذ يساعد فيتامين "B1" الجسم على تحويل الكربوهيدرات إلى طاقة، بينما يشارك كل من "B2" و"B3" في تفاعلات إنتاج الطاقة واستقلاب

الدهون والكربوهيدرات. ويدخل فيتامين "B5" في تصنيع واستقلاب الأحماض الدهنية، ويعد "B6" مهماً لاستقلاب الأحماض الأمينية ووظائف الجهاز العصبي، في حين يسهم "B7" (البيوتين) في استقلاب الدهون والكربوهيدرات والبروتين، وتكامل ادوار "B9" و"B12" في تصنيع

الخلايا والدم ودعم الجهاز العصبي. وتعتبر مصادر المجموعة "B" متنوعة، إذ تشمل اللحوم والأسماك والبيض والبقوليات والحبوب الكاملة والمكسرات والخضار الورقية، بينما يوجد فيتامين "B12" طبيعياً بشكل أساسي في الأغذية الحيوانية، ويمكن الحصول عليه كذلك من الأغذية المدعمة. وينبغي فيتامين "B12" من أبرز الفيتامينات التي يرتبطها كثيرون خطأ بالتفتيح، فالتفتيح الحقيقي لشعور البعض بالتحسن بعد تناوله يعود إلى علاج نقص فئلي في الجسم ورفع مستويات النشاط، وليس لقدرته على حرق الدهون.

علاقة فيتامين "D" بالوزن

أما فيتامين "D"، وفق اختصاصية التغذية العلاجية، فهو الأكثر ارتباطاً بموضوع الوزن، فالأشخاص الذين يعانون من السمنة يشكون كثيراً من انخفاض مستوياته، غير أن هذه العلاقة ليست دليلاً على أن نقصه هو سبب السمنة المباشر. كما أن الدراسات العنوائية لا تثبت أن تناول فيتامين "D" يؤدي إلى فقدان وزن واضح، إذ أظهر أحد التحليلات الطبية تحسناً بسيطاً في مؤشر كتلة الجسم ومحيط الخصر دون تأثير ملموس على الوزن نفسه. ومن هذا المنطلق، ترى قهوجي أن الخيار الأفضل دائماً هو فحص فيتامين "D" وتصحيح نقصه في حال وجوده، وليس تناول جرعات ضخمة بهدف التحفيز.

وتتلخص مصادر الفيتامين "D" في التعرض للأشعة فوق البنفسجية، وتناول الأسماك الدهنية مثل السلمون والسريدن، بالإضافة إلى صفار البيض وبعض الأغذية المدعمة.

فيتامين "C" والحمية. مساندة ذكية

لفتت الاختصاصية إلى دور فيتامين "C"، موضحة أنه ضروري لصناعة "الكولاجين"، ودعم وظيفة المناعة، ومقاومة الأكسدة، بالإضافة إلى مساهمته في زيادة امتصاص الحديد.

وفقاً لقهوجي، فإن نقص الفيتامين لا يعني أن الجسم سيتوقف تماماً عن حرق الدهون، ولكن الحصول على الكمية اليومية منه يعد جزءاً مهماً من التغذية الصحية التي تدعم الجسم وتسند في أثناء الالتزام بالحميات الغذائية، وتتوفر مصادره في الفلفل والخضروات والكيوي والفراولة والبروكلي والخضار المتنوعة.

الدوري السوري

يعيد فتح الباب أمام محترفي الدول اللاتينية

عنب بلدي - يزّن قر

شهد سوق انتقالات أندية الدوري السوري الممتاز لكرة القدم موسم 2027-2026 عودة واضحة للاعبين من أمريكا اللاتينية، بعد غياب امتد نحو 15 عامًا، في ظاهرة تعيد إلى الواجهة تجربة سابقة ترك خلالها عدد من اللاعبين القادمين من القارة حضورًا لافتًا في الملاعب السورية.

وجاءت العودة في أعقاب تعديل الاتحاد العربي السوري لكرة القدم ضوابط تسجيل اللاعبين الأجانب كما نصت الضوابط على معاملة اللاعب الفلسطيني معاملة اللاعب السوري في القيد والتسجيل.

معهم إلى أربعة لاعبين، مع الإبقاء على منع تسجيل حراس المرمى الأجانب، كما نصت الضوابط على معاملة اللاعب الفلسطيني معاملة اللاعب السوري في القيد والتسجيل.

وخلال السنوات الماضية، اتجهت أندية الدوري السوري في تعاقباتها مع المحترفين الأجانب بشكل أكبر نحو اللاعبين القادمين من القارة الإفريقية، في ظل حضور شبه معدوم للاعبين من أمريكا اللاتينية.

واعتكس تعديل الاتحاد الرياضي على خيارات عدد من أندية الدوري، التي اتجهت إلى سوق أمريكا اللاتينية لاستقطاب لاعبين جدد.

وتعاقد الفوتة مع الأرجنتيني لوкас أنتيغورو والكولومبي دانيال باديلو، بينما عزز حمص الفداء صفوفه بالأرجنتيني جيان بوليتينو وتوما والبرازيلي بيلي فينا سانتوس، وكان قد فتح الباب مبكرًا أمام عودة اللاعبين البرازيليين، من خلال تعاقد مع لاعب الوسط فاييو غاما خلال موسم 2026-2025.

أما أهلي حلب فضم ثلاثة لاعبين برازيليين، هم جوردان رودريغز وأليف فيرمينو ومايكون دي سوزا، وبين تلك التجارب السابقة والتعاقدات الجديدة، يعود السؤال حول قدرة اللاعبين القادمين من أمريكا اللاتينية على إضافة قيمة فنية حقيقية إلى الدوري السوري، وما إذا كانت عودة هذه المدرسة الكروية يمكن أن تتحول من مجموعة تعاقدات متفرقة إلى ظاهرة مستمرة، خصوصًا مع ارتفاع عدد المحترفين الأجانب المسموح بتسجيلهم لكل نادٍ.

كما يبرز جانب آخر يتعلق

بألية اختبار هؤلاء اللاعبين، ومدى ملائمة خبراتهم ومستوياتهم الفنية لطبيعة الدوري السوري، وما إذا كانت الأندية تستفيد من التجارب السابقة في اختيار المحترفين الأجانب.

مهارات يفقدها الجوري السوري

دخول لاعبين من أمريكا اللاتينية إلى الدوري السوري يمكن أن يضيف أجواء مختلفة إلى منافسات الموسم المقبل، لما يمتلكه اللاعب اللاتيني من مهارات فردية وقدرات فنية مميزة يمكن أن تنعكس على شكل المباريات، بحسب اللاعب الدولي السابق زكريا رمضان. وفي حديث إلى عنب بلدي، قال رمضان إن وجود هذا النوع من اللاعبين قد يمنح الدوري مزيدًا من الإثارة والجذب للجمهور، خصوصًا أن المهارات الفردية والاستثنائية لا تحضر بشكل واسع في المنافسات المحلية التي تعتمد في كثير من مبارياتها على الكرات الثابتة وبعض اللحظات الفردية لحسم النتيجة.

وأضاف أن زيادة حضور اللاعبين القادرين على صناعة الفارق بالمهارة والمراوغة والقدرة على تجاوز المنافسين يمكن أن تمنح المباريات طابعًا أكثر جاذبية، وتوفر للجمهور عناصر فنية يفقدها الدوري السوري في الوقت الحالي، ما قد ينعكس على مستوى المتابعة والاهتمام بالمنافسات.

تأقادات لا تخلو من المخاطر

اللاعب الدولي السابق زكريا رمضان، أشار إلى أن التعاقد مع اللاعبين اللاتينيين يحمل بعض التحديات، في مقدمتها ارتفاع رواتبهم وتكلفتهم المالية، إلى جانب احتمال انتهاء العلاقة التعاقدية بين اللاعب والنادي قبل نهاية الموسم، كما حدث في حالات عديدة، ما قد يضع الفريق أمام مشكلة في تعويض مركز، خصوصًا إذا حدث فسخ العقد بعد إغلاق سوق الانتقالات.

"دوري أمم آسيا".. منافسة تفتح أفقًا أمام المنتخب السوري

الكامل بمشاركة المنتخبات الآسيوية 47، موزعة على ثلاثة مستويات، بواقع 18 منتخبًا في المستوى الأول، و18 في الثاني، و11 في الثالث، مع اعتماد نظام الصعود والهبوط، وتأهل أفضل أربعة منتخبات من المستوى الأول إلى النهائيات التي تقام في دولة واحدة.

وقد ترتبط نتائج "دوري أمم آسيا" كإحدى بمسارات التأهل إلى كأس آسيا وكأس العالم، فيما تُستخدم النسخة التجريبية لاختبار النظام وتحديد توزيع المنتخبات على المستويات المختلفة، وفقًا للصحيفة.

وكان الاتحاد الآسيوي أعلن في كانون الأول 2025 اعترافه بإطلاق البطولة، موضحةً أن تفاصيل النظام والجدول الزمني وآلية التنفيذ ستُحسم بعد استكمال المشاورات مع اللجان والاتحادات الوطنية المعنية.

احتكاك وانظام أكبر

اعتماد دوري الأمم الآسيوية، في حال إقراره، سيكون إضافة كبيرة لكرة القدم في القارة، لما يوفره من مباريات دولية رسمية منتظمة واحتكاك بين

من مواجهة واحدة، على أن يرتبط النظام النهائي بالترانزامة المحلية والدولية للاختبارات.

المنتخب السوري.. مباريات رسمية بل الوديات

المنتخب السوري يمكن أن يستفيد من البطولة بشكل خاص، في ظل حاجته إلى خوض مباريات دولية منتظمة أمام منتخبات من مستويات مختلفة، ولا سيما المنتخبات الأعلى منه في التصنيف، بحسب رأي جيان. ورغم أنه لا يزال بعيدًا عن المنافسة على الأدوار المتقدمة في مثل هذه البطولات، فإن الاستفادة لا ترتبط فقط بالوصول إلى المراحل النهائية، وإنما أيضًا بمواجهة منتخبات أقوى واكتساب الخبرة منها، بما قد يساع على رفع مستوى المنتخب وتصنيفه.

ولفت جيان إلى أن المباريات الودية لا تنظم دائمًا وفق احتياجات المنتخب السوري، إذ غالبًا ما ترتبط برغبة المنتخبات



المنتخب السوري لرجال بطل غرظره الأردني بهدف خلفه خلال لقاء ضد 27 أبريل 2026 افتتاح الدوري السوري لكرة القدم

صورة لتحليل طبي لفهم نتائجه، ومحاذأة عاتلية لطلب نصيحة، أو عقد عمل ينتظر التخيص، هكذا تتدفق أدق تفاصيل حياتنا اليومية إلى خوارزميات الذكاء الاصطناعي. وفي غمرة السعي وراء إجابة سريعة، نادرًا ما نتساءل: أين تستقر هذه البيانات بعد الضغط على زر الإرسال؟

سلسلة الحوار الرقمي قد تمنحنا شعورًا زائفًا بالخصوصية، لكن التعامل مع هذه الأدوات يستدعي إدراكًا حقيقيًا للجهات التي تعالج بياناتنا، والغاية من استخدامها، ومدى الاحتفاظ بها .

محادثة واحدة واستخدامات مختلفة

خبير علوم "الويب" والذكاء الاصطناعي والمدرّب المعتمد لدى أكاديمية "أكسفورد" بشار سعد، قال في حديث إلى عنب بلدي، إن منصات الذكاء الاصطناعي لا تتعامل مع المحادثات بألية موحدة.

وأضاف أن عمليات حفظ السجلات للرجوع إليها، واستخدام البيانات لتطوير النماذج، أو مراجعتها من قبل المحترفين قد تقلل من فرص اللاعبين السوريين الشباب إذا لم توضع سياسة خصوصية كل خدمة وإعدادات الحساب الخاصة بالمتخدم.

وتوضّح "جوجل"، في مركز خصوصية "جيميني"، أن مراجعين بشريين يراجعون بعض

البيانات التي تجمعها لتحسين خدماتها، وهذا لا يعني أن شخصًا يقرأ كل محادثة، لكنه يشير إلى أن الحوار مع برنامج لا يستبعد تدخل البشر في معالجة بعض المحتوى. لذلك، يستحق إشعار الخصوصية نظرة قبل رفع ملف حساس، خصوصًا البنود المتعلقة باستخدام المحادثات، والاحتفاظ بها، والخيارات المتاحة للتحكم فيها.

هل تختفي المحادثة المؤقتة؟

قد يوحى وصف "مؤقتة" بأن المحادثة تتلاشى فور إغلاقها، لكن المحادثات المؤقتة في "جيميني"، مثلاً، لا تظهر في سجل المحادثات، ولا تُستخدم لتدريب نماذجها، مع الاحتفاظ بها لمدة تصل إلى 72 ساعة لتقديم الخدمة ومعالجة الملاحظات التي يرسلها المستخدم، وفقًا لسعد.

هذا المثال يبيّن أن عدم استخدام البيانات للتدريب لا يساوي عدم تخزينها، كما أن حذف محادثة من الواجهة لا يكفي وحده مصير كل نسخة منها، فالرجوع هو شروط الحذف والاحتفاظ لدى الخدمة المستخدمة.

تفاصيل صغيرة تكشف صانحها

قد لحذف اسمك من مستند وتترك هويك مكتشفة، إذ يرى سعد أن تفاصيل مثل رقم

على بعد نحو 30 كيلومترًا إلى الشمال الشرقي من مدينة اللاذقية، تقع مدينة الحفّة في منطقة تتداخل فيها الجبال والأودية والأراضي الزراعية، وتشكّل مركزًا إداريًا لمنطقة حمّل اسمها في محافظة اللاذقية.

تمتد الحفّة طوليًا على حافة جبل، فيما تحيط بها الأودية، وهو ما ارتبط بتفسير اسمها الحالي.

وتقع المدينة ضمن منطقة عُرفت تاريخيًا باسم "قضاء صهيون"، قبل أن يتحول الاسم ببارزة، بينها دي سيلفا مع الفتوة في موسم 2010-2011، وواجه مع حمص الفداء في موسم 2009-2010، حيث سجل عددًا من الأهداف، إضافة إلى المدافع فاييو مع الكرامة، الذي كان ضمن التشكيلة التي وصلت إلى نهائي دوري أبطال آسيا عام 2006.

اسم من تضاريس المكان

مختار الحفّة، عبد الرحمن شبح إبراهيم، قال لعنب بلدي، إن اسم المدينة يرتبط بتموضعها على حافة جبل تمتد بشكل طولي بين واديين، مشيرًا إلى أن مساكنها الأولى بنيت على حافة الوادي الذي يسايرها من الشمال، قبل أن تتوسع لاحقًا على امتداد المحور الجبلي.

وأضاف المختار أن المنطقة تحولت في مراحل تاريخية مختلفة إلى مركز إداري، إذ عُرفت باسم "قضاء صهيون" خلال العهد العثماني، قبل أن يصبح اسمها الحفّة، بينما يطل القسم الغربي من المدينة حاليًا على سد "الحفّة" والأراضي الزراعية المحيطة به.

في ظل قلعة "صلاح الدين" يصعب فصل تاريخ الحفّة عن قلعة "صلاح الدين" القريبة منها، والتي تقع على بعد نحو 33 كيلومترًا من مدينة اللاذقية، وتقدم على قمة صخرية ضمن جبال الساحل. وتعود أقدم البقايا الموجودة في القلعة إلى الفترة البيزنطية، بينما شهد الموقع توسعات وتحسينات كبيرة في الفترات الصليبية والأيوبية والمملوكية. وكانت القلعة جزءًا من الشهد التاريخي لمنطقة صهيون، قبل أن يحرها صلاح الدين الأيوبي عام 1188 .

أما اسم "صهيون" فظل حاضرًا في تسمية المنطقة وفي الذاكرة المحلية حتى بعد انتشار اسم الحفّة. وأصبحت الحفّة في العصر الحديث نقطة عبور نحو عدد من المواقع الجبلية والسياحية، إذ تمر عبرها الطرق المؤدية إلى قرى ومناطق، مثل الرابية ودفيل والزنفونة، وإلى قلعة "صلاح الدين" وصيف "صلنفة".

سد يروي الأراضي المحيطة

على الجانب الغربي من المدينة يقع سد "الحفّة"، الذي يرتبط بالزراعة المحلية من خلال تخزين المياه وري الأراضي المحيطة.

الهاتف أو العنوان أو جهة العمل تكفي للتعرف إليك حتى بغياب الاسم. ولفت إلى أن المسألة تمتد لخصوصية الآخرين، فنشر محادثة مع صديق أو كشف أسماء زملاء يحمل معلومات لا تخصك وحدك.

بالاستناد إلى تقرير "الجلسل الأوروبي لحماية البيانات" الذي يطالب بتبني مستخدم "روبوتات المحادثة"، ينصح الخبير سعد بتجنب مشاركة البيانات الحساسة والسرية.

وقبل أن تضغط "إرسال.."

يوصي خبير الذكاء الاصطناعي بالآتي:

- اكتب السؤال بأقل قدر لازم من التفاصيل.
- لتلخيص رسالة، انسخ مضمونها بعد إزالة الأسماء والأرقام والعناوين بدل رفع لقطة شاشة كاملة.
- راجع أعدادات الخصوصية والخدمة قبل إرسال ملفات العمل، لا تُدخل كلمات المرور أو رموز التحقق أو بيانات البطاقات.
- إذا كانت المهمة تتطلب معلومات شديدة الحساسية، ابحث عن وسيلة معتمدة تناسيها بدل افتراض أن كل تطبيق يصلح لكل مستند.
- واختتم سعد بالتأكيد أن المطلوب ليس تجنب المحادثات، بل اختيار ما تشاركه بوعي، فالإجابة المفيدة لا تحتاج إلى قصص كاملة، وحماية أسرارك تبدأ أحيانًا بحذف سطر قبل إرسال السؤال.

الحفّة.. مدينة العنّاب عذد صفوح جبل "صهيون"

وفي آذار 2026، وصل السد إلى سعته التخزينية القسوى البالغة نحو 2.5 مليون متر مكعب، بعد مطولات مطرية غزيرة، وقاضت مياهه عبر الفيض للمرة الأولى خلال الموسم، بعد سنوات من الجفاف أثرت في المحاصيل الزراعية.

ويعكس السد أهمية المياه في اقتصاد المنطقة، خصوصًا أن الزراعة بقيت أحد أبرز الأنشطة التي يعتمد عليها سكان الحفّة والقرى المحيطة.

"مدينة العنّاب"

إذا كان التاريخ أعطى الحفّة اسم "صهيون"، فإن الزراعة منحها اسمًا آخر أكثر ارتباطًا بالحياة اليومية، هو "مدينة العنّاب". وتنتشر بساتين العنّاب في المنطقة على مساحة تتجاوز خمسة آلاف دونم، فيما يذهب جزء من فائض الإنتاج إلى أسواق خارج سوريا، بينها لبنان ودول الخليج، بحسب مختار المدينة. وتساعد طبيعة المنطقة المناخية، التي تجمع بين خصائص المناطق الحارة والباردة، على زراعة أنواع متعددة من الفواكه بالاعتماد بدرجة كبيرة على الزراعة البعلية.

وتتنوع الزراعات في الحفّة إلى جانب العنّاب، إذ تشمل الزيتون واللوزيات والتين والعنب الحمضيات، وتشكّل هذه المحاصيل جزءًا أساسيًا من النشاط الزراعي في المنطقة.



سد الحفّة في ريف اللاذقية وخلفه أجزاء من الضفة والثلل المحيطة بها - 22 آذار 2026 (أسناد)

للمشاركة في تحرير صفحات "عنب بلدي" يمكنكم إرسال مشاركاتكم

عبر البريد الإلكتروني إلى editor@enabbaladi.org

الآراء الواردة في الجريدة لا تعبر بالضرورة عن رأي عنب بلدي

كتاب

"مذكرات حرب أكتوبر"

رواية الشاذلي من داخل القيادة

كتب الفريق المصري سعد الدين الشاذلي عن حرب تشرين الأول 1973 من موقعه رئيسًا لأركان حرب القوات المسلحة المصرية، وهو المنصب الذي شغله خلال الحرب.

صدرت "مذكرات حرب أكتوبر" للمرة الأولى عام 1980 في باريس، وتناول الكتاب الاستعداد للحرب وخطتها وعملياتها، وصولًا إلى الخلافات التي نشبت داخل القيادة المصرية حول مسار العمليات، ولا سيما بعد نجاح القوات المصرية في عبور قناة السويس.

يعود الشاذلي في البداية إلى ما بعد نكسة 1967، وإلى إعادة بناء الجيش المصري، والتحضير لمعركة جديدة، ثم يشرح التصور الذي قامت عليه الخطة المصرية.

وكانت الجبهة السورية حاضرة في الحسابات المصرية منذ مرحلة التخطيط، فمصر لم تكن منفردة، إذ هاجمت القوات المصرية في سينا والقوات السورية بالجلولان.

وفي مذكراته، يتحدث الشاذلي عن التنسيق العربي قبل الحرب، ويشرح موقفه من فكرة الاعتماد على جبهة عربية لتخفيف الضغط عن الأخرى.

بعد نجاح عبور قناة السويس وتثبيت القوات المصرية شرق القناة، يناقش الشاذلي قرار دفع القوات المصرية باتجاه المضايق في سينا، وبحسب روايته، عارض القرار عندما طرّح عليه، ثم عاد وزير الحربية، أحمد إسماعيل، لطرحه في اليوم التالي، مقدمًا تخفيف الضغط عن الجبهة السورية باعتباره أحد أهدافه.

كان رد الشاذلي، وفق ما يورده في الكتاب، أن تطوير الهجوم المصري لن يخفف الضغط عن القوات السورية، وأن القوات الإسرائيلية قادرة على التعامل مع الجبهتين.

وانتهى النقاش إلى تنفيذ تطوير الهجوم في 14 من تشرين الأول بدلًا من 13 منه، ويصف الشاذلي القرار بأنه كان أول خطأ كبير في إدارة الحرب من وجهة نظره.

ويستند الشاذلي في ذلك إلى رؤيته الأصلية للحرب، حيث كان يرى أن الهدف المصري ينبغي أن يبقى ضمن حدود معينة كعبور القناة، وتحطيم خط "بارليف"، والتقدم في عمق سينا.

ضمن مدى الحماية التي يوفرها الدفاع الجوي أمام التقدم مسافة أكبر، فكان يعني بالنسبة إليه تعريض القوات المصرية لمواجهة الطيران الإسرائيلي خارج مظلة الدفاع الجوي. بعد ذلك بأيام، تمكنت القوات الإسرائيلية من تنفيذ عبور غرب القناة في منطقة الدفرسوار، وبدأت مرحلة جديدة من الحرب. وتزداد حساسية المذكرات لأن الشاذلي كتبها في مواجهة رواية أخرى للحرب، بعد أن نشر الرئيس أنور السادات كتاب "البحر عن الذات" عام 1978، وقدم فيه روايته للأحداث.

سعد الدين الشاذلي

ولد سعد الدين الشاذلي عام 1922 في إحدى قرى محافظة الغربية المصرية، وتخرج في الكلية الحربية عام 1940، وشارك في حرب فلسطين عام 1948، ثم في حرب السويس عام 1956 وحرب حزيران 1967.

وفي عام 1971 أصبح رئيسًا لأركان حرب القوات المسلحة المصرية، وبقي في المنصب خلال حرب تشرين، قبل أن يغادره في كانون الأول من العام نفسه .

وبعد الحرب عمل سفيرًا لصر في بريطانيا ثم البرتغال، قبل أن يدخل في خلاف مع القيادة المصرية ويغادر البلاد إلى الجزائر.

وفي المنفى كتب مذكراته عن الحرب، لتتحول تجربته العسكرية إلى كتاب يدافع فيه عن قراءته لما حدث في الأيام التي سبقت الحرب وخلالها وبعدها.



الكتاب السوريون وجائزة نوبل

خطيب بدلة

الحديث عن احتمال حصول كاتب سوري على جائزة نوبل للآداب غريب جداً، وجه الغرابة فيه أن الكتاب السوريين، أنفسهم، لا يفكرون في هذا الأمر، إما من باب التواضع، أو من خلال قصة التغلب الذي حاول قطف العنب من العريشة العالية، ولما أخفق في الوصول إليه، قال: هذا حصرم.

قلت، وأنا أخوكم، في حوار صحفي، إنني خرجت من بيئة غير منتجة للأدباء، لا بل إنها معادية للأدب، والصحافة، والفكر، والثقافة، والمعرفة، والغالبية العظمى من أبناء منطقتنا، ينظرون إلى المتأدبين باستهجان، أو استخفاف، ولك أن تتصور محافظة طويلة، عريضة، مكتظة بالسكان، إدلب، كان فيها مكتبة صغيرة واحدة، تصلها صحف ومجلات، أحياناً، وأما المكتبات العامة فقليلة هي الأخرى، تغلب عليها الكتب الدينية. وإذا خرجنا من نطاق محافظتنا، إلى النطاق الأوسع، سوريا، يجدر بنا الاعتراف بأننا نعيش في دولة تغيب فيها الحريات السياسية، والحريات الاجتماعية، غياباً موجعاً، فكيف سيبرز من بيننا كاتب، ترتفع كتاباته إلى مستوى استحقاق جائزة رفيعة المستوى، مثل نوبل؟

بالمقارنة مع مصر، تبدو سوريا مثل ضاحية صغيرة، أو منطقة ريفية بعيدة عن العاصمة، ففي حين عجز السوريون، خلال أكثر من ثلاثة أرباع القرن بعد الاستقلال، عن إقامة دولة بالمعنى المعاصر، فإن الدولة المصرية موجودة منذ أكثر من مئتي سنة، وقد عاشت، بين 1919 و1952، تجربة ديمقراطية حقيقية، دستور، وانتخابات نزيهة، وصحافة، وكتاب كبار، ومفكرون شجعان، ونساء شجاعات، وعلى الرغم من محاولات جمال عبد الناصر، تجيير الدولة لمصلحة فريقه الحاكم، بقيت الدولة المصرية العميقة تؤدي وظيفتها، فكان الكاتب المصري، أو المبدع المصري عموماً، يعيش في جو من الحرية، والمنافسة الحامية، ما يجعله يكبر، ويتألق، حتى إن جائزة أحسن مؤلف موسيقي، على مستوى العالم، التي حصل عليها رياض السنباطي سنة 1977، كان يستحقها خمسة مؤلفين موسيقيين مصريين، على الأقل، وجائزة نوبل التي حصل عليها نجيب محفوظ، كان يستحقها عدد غير قليل من الكتاب المصريين.

الكاتب السوري، إذا كنت تريد الصدق، مكبل، إذا لم نقل إنه مخصي! ومعلوم أن الكاتب الذي كان يبدع نصاً، أو يبدي رأياً مخالفاً لتوجهات النظام الحاكم، يصبح مشبوهاً، ودريةً لكتاب التقارير، ويذهب لمراجعة فروع الأمن، ويؤوب، أكثر من سرفيس المعرة.. ومن تجربتي الشخصية، راجعت فرع الأمن السياسي، ثلاث مرات، لأجل قصة عنوانها "فعيب"، واستدعيت إلى فرع الأمن العسكري لأجل قصة "وقائع ما جرى تحت البطانية"، وثمة صحفيون أمر حافظ الأسد بزجهم في السجن، سنة 1998، بسبب مقالة نشرت بالغلط، في صحيفة "البعث"، وكان هذا ناتجاً عن غياب الحرية الاجتماعية، فالمقالة التي سجنوا من أجلها، كانت قد أغضبت بعض رجال الدين، الذين كان حافظ الأسد يتوسل رضاهم عليه. الرقابة الاجتماعية، للأمانة، أخطر من السياسية، ففي مصر أثرت ضجة حول رواية نجيب محفوظ "أولاد حارتنا"، وطعن، لأجلها، بسكين في رقبته، وفرج فودة قتل. ومع ذلك، وكحصيلة نهائية، نستطيع القول، إن سوريا لم تنتج كاتباً نوبلياً واحداً، وهذا رأيي وعلى مسؤوليتي.

كما تحتاج المنطقة إلى تحسين البنية التحتية والخدمات السياحية، وتنظيم الوصول والمسارات، وتوفير المعلومات التاريخية والإرشادية للزائر. وعلاوة على هذه العقبات البنيوية، يبرز أيضاً تحدي التسويق، معتبراً أن القيمة التاريخية الكبيرة للموقع لا تتحول تلقائياً إلى حركة سياحية ما لم تدعم بالترويج الرقمي وبناء منتج سياحي واضح.

رؤية استراتيجية لإعادة إحياء القلعة وتمييزها
تبدأ حماية قلعة "القدموس"، وفقاً لرؤية الباحث، من تنفيذ توثيق معماري وأثري شامل وتقييم دقيق للأضرار وتأتي هذه الخطوات تمهيداً لإجراء أعمال ترميم وفق المعايير العلمية الصارمة التي تجنب الموقع أي تشويه لطابعه التاريخي.

ولفت عثمان في الوقت ذاته إلى إمكانية ربط القلعة بحركة الحصون في الساحل السوري عبر إعداد مسار تاريخي متكامل يدمجها بالمواقع الأثرية الأخرى في محافظة طرطوس.

ويسهم هذا المسار في تحويلها من نقطة جذب منفردة إلى حلقة أساسية في شبكة سياحية مستدامة تستغل الطبيعة الجبلية المحيطة لتطوير أنشطة الاستكشاف والتصوير.

وفي سياق تفعيل هذا التوجه الاستراتيجي، يدعو عثمان إلى ضرورة إنشاء مركز للزوار وتجهيز لوحات تعريفية وخرائط للمسارات. ويتوافق ذلك مع تأهيل الطرق المؤدية إلى الموقع بما يتناسب مع خصوصيته الأثرية.

كما يقترح توظيف تقنيات الواقع الافتراضي والمعزز لإعادة تصوّر القلعة في مراحلها الزمنية المختلفة، ويتزامن هذا مع إطلاق منصة رقمية تربطها بالقلع الإسماعيلية المجاورة، لتقديم تجربة سياحية متكاملة تدمج الأثر بالقرى والمنتجات المحلية، بدلاً من الاقتصار على المشاهدة التقليدية للموقع. وفيما يتعلق بالعوائد التنموية، يشدد الباحث على الدور المحوري الذي يمكن أن تلعبه القلعة في إنعاش الاقتصاد المحلي إذا ما جرى دمجها ضمن رؤية تجمع بين السياحة الثقافية والطبيعية.

ويتيح هذا الزخم السياحي تدريب أبناء المنطقة كمرشدين، وتأهيل بيوت الضيافة والمطاعم الريفية، وامتداداً لهذه الفوائد، يسهم التوجه في دعم الحرف التقليدية وتنظيم الفعاليات التراثية المرتبطة بتاريخ المنطقة.

ويخلص الدكتور عثمان في ختام رؤيته إلى أن القلعة قادرة على التحول من موقع يستلزم الحماية والععب المالي إلى مورد اقتصادي وثقافي متجدد.

ويشترط هذا التحول صون أصالتها المعمارية، لضمان ألا يتحول الاستثمار إلى عامل ضغط جائر على بنيتها التاريخية، ويتحقق ذلك بالاستفادة من الميزة الاستثنائية لـ "القدموس"، إذ لا تقف القلعة بمعزل عن محيطها، بل تتلاحم مع البلدة والجبل والطبيعة والمواقع الأثرية المجاورة، لتشكل معاً منتجاً سياحياً متكاملًا وجاذبًا.

قلعة "القدموس" ..

صمدت لقرون وضعضعها الزلزال الأخير

عنب بلدي - شعبان شاميه

تشكّل قلعة "القدموس" الأثرية في محافظة طرطوس نموذجاً فريداً للقلع العسكرية الشاهقة، إذ تجمع بين عبقرية العمارة والتموضع الجغرافي الاستراتيجي. وتكتسب القلعة، الشامخة فوق كتلة صخرية معزولة بارتفاع كبير شرق بانياس، أهمية استثنائية في قراءة تاريخ المنطقة، كما وفر لها هذا التحصين الطبيعي مجال رؤية بانورامياً كاشفاً للمحيط، وجعل منها حصناً دفاعياً عصياً على الاختراق، يختزل اليوم فصولاً ممتدة من الذاكرة والتراث الإنساني.

شاهد على تاريخ الساحل وتحولاته

في سياق القيمة التاريخية للموقع، أوضح الباحث في التاريخ الاجتماعي والثقافي والعمراني الحديث الدكتور رفعت عثمان، في حديث إلى عنب بلدي، أن الأهمية الاستثنائية لقلعة "القدموس" تكمن في كونها شاهداً حياً على مرحلة شديدة الحساسية والأهمية من تاريخ الساحل السوري.

ولفت عثمان إلى أن جذور المنطقة المأهولة تعود إلى العهود الفينيقية، مستدلاً على ذلك باسم "القدموس" الذي يعود لأمير فينيقي، في حين ترتبط معظم بقاياها العمرانية القائمة اليوم بالقرن الـ12 الميلادي.

بعد أن كانت القلعة خاضعة لحكم بني الحرز، قام أميرها حمدان بن حسن بتسليمها إلى الإسماعيليين عام 1129م، لتتحول إلى ركيزة أساسية ضمن منظومتهم الدفاعية والسياسية التي ضمت سلسلة من القلاع الجبلية في الساحل السوري، أبرزها: الكهف، ومصيف، والخواي. وعلى مر العصور، بقيت المنطقة بؤرة للتنافس السياسي والعسكري، إذ فرض السلطان المملوكي الظاهر بيبرس حصاراً عليها في القرن الـ13 حتى استولى عليها، لتبدأ بعدها أعمال إصلاح وتحصين واسعة النطاق.

ومع حلول القرن الـ19، شهدت القلعة تراجعاً في وظيفتها العسكرية إثر الأضرار التي لحقت بها خلال حملة إبراهيم باشا (ابن والي مصر محمد علي)، لتتحول في العصر الحديث إلى موقع أثري وتراثي، قبل أن تلحق بها أضرار كبيرة نتيجة الزلزال الذي تأثرت به سوريا في شباط 2023.

وأكد عثمان أن قلعة "القدموس" تمثل مشهداً ثقافياً متكاملًا يدمج الطبيعة الساحرة بالذاكرة الشعبية والمجتمع المحلي.

وفي حين يحذر من اختزال القلعة في "أثر صامت"، يدعو إلى تبني رؤية تنموية شاملة تحول هذا الإرث التاريخي إلى رافد اقتصادي واجتماعي مستدام لأبناء المنطقة.

العمارة المملوكية.. عهدا بيبرس وقلالوون

تتميز عمارة قلعة "القدموس"، وفق ما أشار إليه الباحث في التاريخ الاجتماعي والثقافي والعمراني الحديث، بعلاقة واضحة بين البناء والتضاريس الطبيعية، فقد استثمرت الصخرة التي تقوم عليها القلعة كجزء من نظام التحصين، وأقيمت فوقها جدران وأسوار وأبراج تتلاءم مع طبيعة الموقع.

ويبرز السور الخارجي باعتباره أحد أهم عناصر العمارة الدفاعية، فهو جدار ضخم مائل من الخارج، شُيّد من الحجارة المنحوتة، ويصل ارتفاعه في بعض أجزائه إلى نحو 26 متراً، وزُوّد بأبراج ذات أشكال مختلفة، دائرية ومربعة ومستطيلة، إضافة إلى مداخل وفتحات دفاعية. أما المدخل الرئيس الحالي فيعود إلى مرحلة إعادة البناء المملوكية في عهد الظاهر بيبرس، ويقود إلى ممر دفاعي طويل ومتعرج، وهو أسلوب كان يهدف إلى إبطاء المهاجم وإجباره على تغيير اتجاهه قبل الوصول إلى قلب الحصن.

ويضم الممر درجات عديدة، فيما تتصل أجزاء القلعة ببعضها عبر أدراج وممرات متداخلة. ومن العناصر اللافتة كذلك الأبراج الدفاعية، التي تطورت عبر مراحل تاريخية مختلفة، فقد أُعيد بناء بعض أجزاء الجبهة الجنوبية بعد أضرار الحصار، وأضاف الممالك أبراجاً جديدة، من بينها برج مربع ضخم في عهد السلطان قلاوون، كما زُوّدت الأسوار والأبراج بممرات وفتحات للرمي.

ومن أهم عناصر البنية الخدمية الآبار والصهاريج المنحوتة في الصخر التي كانت تجمع مياه الأمطار وتخزنها.

بين واقع مأزوم ومستقبل مأمول

تتمثل أبرز التحديات، تبعاً لما يرصده الدكتور عثمان، في "تدهور" أجزاء من الموقع والحاجة إلى الترميم والصيانة العلمية، إضافة إلى الأضرار التي لحقت بالقلعة نتيجة الزلزال الأخير.



تختزل قلعة القدموس غروباً من تاريخ الساحل السوري فيما تبرز الحاجة إلى ترميم أضرار الزلزال وإحياء دورها الثقافي والسياحي - 24 آذار 2025 (محافظة طرطوس) /نزارم



www.enabbaladi.net



instagram/enabbaladi



facebook/enab.baladi



EnabBaladiNewsapp



للتواصل مع عنب بلدي عبر البريد الإلكتروني:
للاستفسارات: info@enabbaladi.org
للمشاركات: editor@enabbaladi.org
للإعلانات: marketing@enabbaladi.org

مؤسسة إعلامية سورية مستقلة تأسست عام 2011، تقدم تغطيات على مدار الساعة عبر موقعها الإلكتروني التفاعلي بأكثر من لغة، وتصدر مطبوعة أسبوعية، سياسية، اجتماعية، متنوعة. فضلاً عن مجموعة من الحسابات النشطة على مواقع التواصل الاجتماعي، وعِدٍ من الخدمات الأخرى.

